الأمن الغذائي

في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية

أشرف على التحرير

هيئة النشر

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

الأمن الغذائي

في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية

منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية

واحد من أبرز فعاليات مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، يقام سنوياً بالتناوب بين الجوف والغاط. أقيمت دورته الأولى في الغاط في العام ٢٠٠٧م. يتناول المنتدى موضوعات ذات أهمية على مستوى الوطن؛ ثقافية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية. وله هيئة خاصة تشرف عليه.

يدعى للمشاركة فيه متخصصون وباحثون من داخل المملكة وخارجها، ومَن سبق له العمل في مجال موضوع المنتدى، وله رؤية واضحة فيه، ومَن لديه دراسات وأبحاث حوله. تتضمن فعاليات المنتدى تكريم شخصية لها إسهام واضح في موضوعه، تختارها هيئة المنتدى، وفق لائحة خاصة، ويقام على هامشه معرض لإصدارات المركز.

الأمن الغذائي
في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية

أوراق عمل قدمت في
منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية
الدورة السادسة عشرة
نظمها مركز عبدالرحمن السديري الثقافي
في دار العلوم بمدينة سكاكا بالجوف
بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٤٤٤هـ (٥ نوفمبر ٢٠٢٢م)

أشرف على التحرير

هيئة النشر

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

ح مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، ١٤٤٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي
الأمن الغذائي في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية. / مركز عبدالرحمن السديري الثقافي - ط١ .. - الرياض، ١٤٤٤هـ

١٤٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.
ردمك : ٥-٣-٩١٣٩٩-٦٠٣-٩٧٨

١- الامن الغذائي - السعودية أ. العنوان

ديوي ٣٣٨,١٩٥٣١ ١٤٤٤/٩١٥٤

رقم الايداع: ١٤٤٤/٩١٥٤
ردمك: ٥-٣-٩١٣٩٩-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م
حقوق الطبع محفوظة

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

يُعنى المركز بالثقافة من خلال مكتباته العامة في الجوف والغاط، ويقيم المناشط المنبرية الثقافية، ويتبنّى برنامجاً للنشر ودعم الأبحاث والدراسات، يخدم الباحثين والمؤلفين، وتصدر عنه مجلة (أدوماتو) المتخصصة بآثار الوطن العربي، ومجلة (الجوبة) الثقافية، ويضم المركز كلاً من: (دار العلوم) بمدينة سكاكا، و(دار الرحمانية) بمحافظة الغاط، وفي كل منهما قسم للرجال وآخر للنساء. ويتم تمويل المركز من مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية.
www.alsudairy.org.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مجلس إدارة مؤسسة عبدالرحمن السديري

فيصل بن عبدالرحمن السديري	رئيساً
سلطان بن عبدالرحمن السديري	عضواً
د. زياد بن عبدالرحمن السديري	العضو المنتدب
عبدالعزيز بن عبدالرحمن السديري	عضواً
د. سلمان بن عبدالرحمن السديري	عضواً
د. عبدالواحد بن خالد الحميد	عضواً
أ. د. خليل بن إبراهيم المعيقل	عضواً
سلمان بن عبدالمحسن بن محمد السديري	عضواً
طارق بن زياد بن عبدالرحمن السديري	عضواً
سلطان بن فيصل بن عبدالرحمن السديري	عضواً
أ. د. مشاعل بنت عبدالمحسن السديري	عضواً

هيئة النشر ودعم الأبحاث

د. عبدالواحد بن خالد الحميد	رئيساً
أ. د. خليل بن إبراهيم المعيقل	عضواً
أ. د. مشاعل بنت عبدالمحسن السديري	عضواً
د. علي دبكل العنزي	عضواً
محمد بن أحمد الراشد	عضواً

برنامج النشر ودعم الأبحاث يتكون من:

- نشر الدراسات والإبداعات الأدبية والفكرية.
- دعم البحوث والرسائل العلمية.

المدير العام: سلطان بن فيصل بن عبدالرحمن السديري.

مساعدة المدير العام: أ. د. مشاعل بنت عبدالمحسن السديري.

مساعد المدير العام: خالد بن عبدالله الجريد.

◀ المكتب الرئيسي – دار العلوم:
الجوف ص.ب. 458 المملكة العربية السعودية
هاتف: 014 6245992
فاكس: 014 6247780

◀ دار الرحمانية:
الغاط 11914 – ص.ب.: 63
هاتف: 016 4422497
فاكس: 016 4421307

◀ مكتب الرياض
الرياض 11614 ص.ب 94781
جوال: 055 3308853
هاتف: 011 4999946

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي – أمر ملكي رقم أ/٤٤٢ تاريخ ١٤٠٣/٩/٩هـ

Kingdom of Saudi Arabia | www.alsudairy.org.sa | Info@alsudairy.org.sa
Alsudairy1385 0553308853

المحتويـــــــات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٩
المقدمة	١١
ندوة المنتدى	١٥
المتحدثون في ندوة المنتدى.....	١٧
كلمة مدير الندوة	١٩
المحور الأول: الأمن الغذائي والمتغيرات العالمية	٢٣
المداخلات والحوار	٥٨
المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في المملكة والتحديات المحلية	٦٧
المداخلات والحوار	٩٦
الملاحق	١١٧
تعريف بالمتحدثين في الندوة	١١٩
صور من فعاليات المنتدى	١٢٩
برنامج المنتدى	١٣٩

تمهيد

منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية يعد من أهم أنشطة المركز الثقافية، وذلك لإسهامه في نشر الوعي وتعزيز الثقافة الوطنية في أبعادها المختلفة، وهو يتناول في كل دورة موضوعًا مهمًا على مستوى الوطن، يشترك في تقديمه نخبة من المختصين، وتشرف على المنتدى هيئة خاصة تعقد اجتماعات دورية لمناقشة القضايا الخاصة بالمنتدى والموضوعات التي يتم اختيارها له.

وقد اختارت هيئة المنتدى «الأمن الغذائي في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية» موضوعاً لمنتدى الدورة السادسة عشرة؛ نظراً لأهمية الأمن الغذائي على المستوى المحلي والدولي، وفق المستجدات الدولية التي طرأت خلال الأعوام الثلاثة السابقة، وذلك لإثراء النقاشات حول هذه القضية المهمة، التي أولتها رؤية المملكة ٢٠٣٠ اهتماماً بالغاً، وذلك في ندوة شارك فيها مسؤولون رسميون، ومتخصصون في القطاع الخاص، وأكاديميون من ذوي الاهتمام بمجال الأمن الغذائي.

مقدمة

يحتل الأمن الغذائي أهمية كبيرة لكل دولة من دول العالم، ومنها المملكة العربية السعودية التي أولت هذا الجانب اهتماماً بالغاً على مدى العقود الماضية، وحتى الآن. وتزداد أهمية الأمن الغذائي في الوقت الحاضر وذلك في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية.

فعلى الصعيد المحلي، توجد مراجعات عميقة لبرنامج زراعة القمح من قبل الجهات الحكومية التنفيذية، ومجلس الشورى، والأوساط الأكاديمية، جنباً إلى جنب مع الجدل الدائر في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والنقاشات الشعبية. وكان البرنامج قد خضع لتغييرات جذرية وتقنينات واسعة، قبل عدة سنوات، في ظل الحديث آنذاك عن ضرورة ترشيد استخدام الماء وبروز بدائل أخرى، بما في ذلك الاستثمار الزراعي في الخارج، وإيجاد منافذ جديدة لاستيراد القمح والحبوب، وما تلا ذلك من سياسات يرى متخصصون أن من الضروري مراجعتها وتقييمها.

وقد توسعت دائرة النقاش بعد حلول وباء كورونا، وعاد هاجس الأمن الغذائي ليتجاوز برنامج زراعة القمح، ويغطي كل ما له علاقة بالغذاء، وذلك بعد تعطل سلاسل الإمداد، وتوقف الصادرات من بعض مصادر إنتاج الغذاء الرئيسية في العالم.

ثم تصاعد هذا الهاجس مرة أخرى بعد الأزمة الروسية الأوكرانية، وما تسببت به من إيقاف أو عرقلة صادرات هاتين الدولتين اللتين

يمثل إنتاجهما نحو ثلث مبيعات العالم من القمح، و٥٥٪ من صادرات بذور دوار الشمس و١٧٪ من صادرات الشعير والذرة.

هذه التغيرات وضعت الأمن الغذائي في مقدمة الاهتمامات، وقد اختار منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية موضوع الأمن الغذائي في ظل المتغيرات المحلية والعالمية لطرحه للنقاش في الدورة السادسة عشرة للمنتدى.

وقد حددت هيئة المنتدى القضايا التي تخص موضوع الأمن الغذائي في محورين اثنين، هما:

المحور الأول: الأمن الغذائي والمتغيرات العالمية، ويتضمن القضايا الآتية:

- لمحة عن الحالة الراهنة للأمن الغذائي من منظور عالمي.
- خريطة الإنتاج العالمي من الحبوب والأغذية، وعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- قيود تصدير واستيراد الغذاء، في ظل وباء كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية، والتحديات المستجدة.
- الدروس المستفادة من تعطل سلاسل الإمداد في العالم وتهديد الأمن الغذائي.
- توصيات لتحقيق الأمن الغذائي في ظل بيئة عالمية مضطربة.

المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في المملكة والتحديات المحلية، ويتضمن القضايا الآتية:

- الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحليَين، ومصادر الاستيراد لسدها.

- السياسات الزراعية المطبقة؛ بين متطلبات الأمن الغذائي وشحّ الموارد المائية.
- الدروس المستفادة من تجارب الماضي في القطاع الزراعي.
- التوصيات في ظل تجارب الماضي وتحديات الحاضر والمستقبل في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي في المملكة، بما في ذلك توظيف التقدم التقني لتذليل التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي.

يتضمن هذا الكتاب، المضامين التي طرحها الباحثون المشاركون في ندوة المنتدى، من خلال المحورين المحلي والدولي، وناقشوا القضايا المحددة في كل محور، إضافة إلى الأسئلة والمداخلات التي شارك بها الباحثون والمهتمون الذين حضروا الندوة، فأثرت موضوع المنتدى.

نرجو أن يسهم هذا الكتاب في إثراء المكتبة السعودية بشكل خاص، والأدبيات العربية بشكل عام، وأن يكون حافزا للباحثين والعاملين في مجاله.

هيئة النشر

مركز عبدالرحمن السديري الثقافي

ندوة المنتدى

المتحدثون في ندوة المنتدى

١. الأستاذ محمد بن إبراهيم الفوزان، نائب محافظ المؤسسة العامة للحبوب لشؤون الحبوب والمشرف العام على إستراتيجية الأمن الغذائي.

٢. الدكتور محمد بن صالح العمري، نائب محافظ المؤسسة العامة للحبوب للشؤون التنظيمية.

٣. أ. د. سليمان بن علي الخطيب، الوكيل المساعد للزراعة، وزارة البيئة والمياه والزراعة.

٤. الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز التركي، رئيس اللجنة الوطنية للزراعة وصيد الأسماك باتحاد الغرف التجارية، ورئيس لجنة الزراعة والمياه في غرفة الرياض، وعضو مجالس إدارة ومؤسس في العديد من الشركات الزراعية والاستثمارية.

٥. الدكتورة ريم بنت فهد السكيت، قسم علوم صحة المجتمع، في جامعة الملك سعود، ومستشارة صحية في قطاع الممارسات العالمية للصحة والتغذية والسكان في البنك الدولي.

٦. المهندس إبراهيم بن صالح الربدي، مدير مركز التنمية المستدامة بجامعة القصيم.

٧. المهندس عبدالله بن علي الدبيخي، الرئيس التنفيذي في شركة الأقطار للتطوير العقاري إبريل ٢٠٢٢- الآن، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستثمار الزارعي والإنتاج الحيواني (سالك) ٢٠١٢-٢٠١٧م.

٨. الأستاذ جمال المعيقل، (مديرا للندوة). إعلامي سعودي، مقدم برامج - قناة روتانا خليجية.

كلمة المدير العام
سلطان بن فيصل السديري

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

سعادة وكيل إمارة الجوف، الأستاذ محمد بن حسين آل سلطان،

السادة أعضاء هيئة منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية،

أصحاب المعالي والسعادة الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في منتدى الأمير عبدالرحمن بن

سلطان بن فيصل بن عبدالرحمن السديري
مدير عام مركز عبدالرحمن السديري الثقافي، يلقي كلمة افتتاح ندوة المنتدى

أحمد السديري للدراسات السعودية في دورته السادسة عشرة، المنتدى الذي يقيمه هذا المركز سنويا، ويتناول فيه موضوعات ذات اهتمام على المستوى الوطني.

اختارت هيئة المنتدى أن يكون موضوعنا لهذا العام (الأمن الغذائي في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية)؛ استشعارا منها بأهمية هذا الموضوع؛ وبخاصة بعد التطورات التي طرأت في السنوات الأخيرة على المستوى العالمي، ابْتداء بجائحة كورنا ثم بعدها جاءت الحرب الروسية الأوكرانية وما تبعها من آثار على الأمن الغذائي العالمي. ونرجو أن يسهم المشاركون في هذا المنتدى بتقديم الرؤى والمقترحات التي تستفيد منها الجهات ذات العلاقة في الأمن الغذائي.

الحضور الكرام،

يسعدنا أن يكون لمركز عبدالرحمن السديري الثقافي شرف الإسهام في خدمة الثقافة في وطننا العزيز، من خلال ما وفره من مكتبات عامة، وبرامج لدعم البحث والنشر، والأنشطة المنبرية من إضافة في الساحة الثقافية السعودية. والمركز يقدر لإدارة منطقة الجوف الممثلة بصاحب السمو الملكي، الأمير فيصل بن نواف ابن عبدالعزيز، الدعم المتواصل لأنشطة المركز الثقافية، ولجميع المبادرات الثقافية والمجتمعية في المنطقة؛ ما كان له أطيب الأثر، وشّكل حافزا للجميع لتقديم المزيد، بإذن الله، للإسهام في خدمة وطننا في المجال الثقافي.

ومركز عبدالرحمن السديري الثقافي يشارف على إكمال ستين عاما منذ غرس بذرته الأولى معالي الأمير الوالد، عبدالرحمن بن أحمد السديري، رحمه الله، ويسرني أن أشير إلى أنه خلال الموسم

الثقافي للعام الماضي نفذ المركز ما يزيد عن خمس مئة وسبعة وأربعين نشاطا، توزعت بين الجوف والغاط، استفاد منها أكثر من مئة واثنين وتسعين ألف مستفيد في المنطقتين، وفي مختلف مناطق المملكة الأخرى، وفي العالم الخارجي، بما في ذلك مَنْ شاهد مناشط المركز وجاهيا أو من خلال المنصات الافتراضية التي شملت المنتديات والدورات التعليمية والتدريبية، وورش العمل، والمسابقات الثقافية، وملتقيات القراءة، والمحاضرات العامة التي شارك فيها خبراء ومتخصصون في مجالاتهم.

وضمن برنامج النشر ودعم الأبحاث، أصدر المركز خلال العام الماضي أربعة عشر كتابا ودورية، وقدَّم تمويلا لسبعة مشاريع بحثية متنوعة، ليصل عدد إصدارات المركز منذ تأسيسه إلى نحو مئتين

جانب من الحضور

وثلاثين إصدارا، ويصل عدد المشاريع البحثية التي موّلها المركز إلى اثنين وثلاثين بحثًا ودراسة مسحية. والقائمون على هذا المركز يسعون جاهدين إلى رعاية هذه الغرسة المباركة، إن شاء الله، وتمكينها من خدمة أبناء مجتمعنا من خلال الإسهام في نشر الثقافة في مختلف مجالاتها وفنونها، وتوفير مختلف الأوعية الثقافية للباحثين والمثقفين وعموم القراء، رجالا ونساء، بما يدفع المسيرة الثقافية في هذا الوطن الغالي إلى الأمام، كما أراد له مؤسس المركز، رحمه الله، أن يكون.

وفي هذا المقام، لا يسعني إلا أن أقدم الشكر والتقدير لجميع من يشاركونا في المسيرة الثقافية من مؤسسات المجتمع المحلي من أبنائه وبناته، فكل يسهم في مجال اهتمامه وتخصصه، بما يصب في النهاية في تحقيق التنمية الثقافية الشاملة، بإذن الله؛ كما نشكر اليوم من أسهم برعاية هذا المنتدى والمشاركين فيه، ويسرنا تكريمهم وندعو الله العلي القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، كما ونسأله أن يوفقهما لما يحب ويرضى، إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحور الأول
الأمن الغذائي والمتغيّرات العالمية

المتحدثون

١.الدكتور محمد بن صالح العمري، نائب محافظ المؤسسة العامة للحبوب للشؤون التنظيمية

٢. الدكتورة ريم بنت فهد السكيت، قسم علوم صحة المجتمع، في جامعة الملك سعود.

٣. المهندس إبراهيم بن صالح الربدي، مدير مركز التنمية المستدامة بجامعة القصيم.

٤. المهندس عبدالله بن علي الدبيخي، الرئيس التنفيذي في شركة الأقطار للتطوير العقاري.

مدير الندوة: الأستاذ جمال المعيقل، إعلامي.

الأستاذ جمال المعيقل- مدير الندوة

السلام عليكم ورحمة الله،

شكرا لكم حضورنا الكرام أصحاب المعالي والسعادة، لتشريفنا ومشاركتنا هذه الندوة في منتدى الأمير عبدالرحمن ابن أحمد السديري للدراسات السعودية في دورته السادسة عشرة، والتي تأتي تحت عنوان (الأمن الغذائي في ظل المتغيرات المحلية والعالمية). فهذا الصرح الشامخ قدّم الكثير للمنطقة، ويحمل الكثير من التميّز من خلال إنتاجه الفكري والأدبي والثقافي.

الأستاذ جمال المعيقل

وبالنسبة لي، فإنني أحمل له الكثير من الذكريات الجميلة، وبخاصة هذا المكان، دار العلوم بالجوف، وقد ازداد اليوم رونقا وبهجة بحضوركم هذا المنتدى، كما أشعر بالسعادة لحضور والدتي معنا اليوم، وهي تجلس بينكم الآن.

اسمحوا لي أن أُرحب بضيوف الجلسة الأولى في هذه الندوة، وهم كل من: الدكتور محمد العمري، نائب المحافظ للمؤسسة العامة للحبوب والشؤون التنظيمية، والمهندس عبدالله الدبيخي، مستشار وزير الاستثمار، وكذلك المهندس إبراهيم الربدي، مدير مركز التنمية المستدامة سابقا، والدكتورة ريم السكيت، الأستاذ المساعد في جامعة الملك سعود للسياسات وبرامج التغذية، ومستشار البنك الدولي.

أهلا وسهلا بكم؛

تتطرق محاور هذه الجلسة لكثير من المفاهيم، ولكن لعل أبرز مفهوم نحتاج لتعريفه اليوم هو مفهوم الأمن الغذائي.

وأبدأ مع سعادة الدكتور محمد العمري.

مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ناجح، وبخاصة مع الأحداث الأخيرة التي بدأت اليوم تطغى وتظهر على السطح في العالم. ما الذي يمكنك أن تقوله اليوم عن تعريف الأمن الغذائي؟

الدكتور محمد بن صالح العمري

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

في البداية، أنتهز هذه الفرصة لشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي على إقامة هذا المنتدى، وعلى الدعوة والاستضافة وحسن الترتيب والتنظيم. وقد أحسنوا في اختيار التوقيت لمناقشة هذا الموضوع المهم، الذي نحن بصدده اليوم.

الحضور أثناء ندوة المنتدى

الدكتور محمد بن صالح العمري

بالنسبة لمفهوم الأمن الغذائي كمفهوم لم يكن معروفا سابقا. فقد بدأ الإنسان منذ بدء البشرية بالسعي لتأمين طعامه وشرابه، وما يضمن بقاءه على قيد الحياة.

ومع توسع المجتمعات البشرية، وزيادة عدد السكان أصبحت الدول الإغريقية والصينية والفرعونية تبحث هذا المفهوم بتوسع، فظهر هناك ما يسمى بالادخار والتخزين، كسياسة لتأمين قوت الناس الموجودين في ذلك الوقت.

مع زيادة الاحتياج للغذاء بشكل واسع، أصبح تعريف الأمن الغذائي حسب المنظمات الدولية والأمم المتحدة، هو المقدرة على توفير الغذاء الكافي بصفة مستمرة وبشكل دائم، كما أصبح هاجسا كبيرا لدى الحكومات والدول؛ لدرجة أنه يُصَنَّفُ أحيانا من ضمن مكونات الأمن القومي للدول وسيادتها، وبصفة مستمرة حتى في ظروف الأزمات والحروب والطوارئ.

وهذا تعريف موجز، أحببت أن أبدأ به مداخلتي.

مدير الندوة:

مهندس عبدالله الدبيخي: قد يكون لديك هناك زاوية أخرى يمكن أن نأخذ منها تعريف الأمن الغذائي.

المهندس عبدالله بن علي الدبيخي

المهندس عبدالله بن علي الدبيخي

أولاً، نشكركم جزيل الشكر على هذا التنظيم الرائع، وعلى اختيار هذا الموضوع المهم، وندعو الله أن يرحم الأمير عبدالرحمن السديري، مؤسس هذا الكيان الثقافي، وأن يجعله في موازين أعماله، وأن يوفق أبناءه الكرام لاستكمال هذه المسيرة المباركة.

الأمن الغذائي مصطلح متشعّب، وله تعريفات كثيرة جدًا، كما ذكر الدكتور محمد العمري، إلا إن الغذاء سيظل يُنتج في أماكن معينة من العالم، ويُحتاج له في أماكن معينة أخرى. ولا يمكن أن نأتي في يوم من الأيام نقول نحن في المملكة العربية السعودية سنكتفي من القمح أو الشعير أو من المنتجات الأخرى؛ فالمتوقع أننا سنظل نحتاج لاستيراد الغذاء من أماكن أخرى، من العالم ما بقي الزمان.

وهنا، أود أن أتحدث عن أمور كثيرة تتعلق بالأمن الغذائي.

الأمر الأول: تنظيم سلاسل الإمداد لهذا الغذاء، والاعتناء بها، عناية تامّة؛ بحيث نحصل على الغذاء من أماكن إنتاجه وتوافره.

إن عدم التوازن في إنتاج الغذاء واستهلاكه سيبقى؛ فلذلك تبقى هذه مهمة، والمهمة الثانية هي قضية مرتبطة ارتباطا قويّاً جدا بالأمن الغذائي، وهي قضية الفَقْد والهدر، وهذا أمر إذا لم يتم التحكم به وإدارته بشكل جيد، فسيبقى عائقاً كبيراً جدا أمام الأمن الغذائي.

الأمر الثاني: عندما نتحدث عن؛ الحالة المستقرة: وهي الحالة السائدة؛ بمعنى أننا نحتاج إلى مجموعة من السلع صنفت على أنها ٢٢ سلعة حاليا، وهي السلع التي نحتاج إليها في الحالة السائدة، ومنها تسع سلع نحتاج إليها في حالات الطوارئ.

لكن لم نلتفت إلى نقطة مهمة جدا، وهي أنه عندنا حالة شائكة بين الحالتين، فأنا أسوق هنا مثالا، دائما عندنا على سبيل المثال الأرز، ونحن نستهلك/نستورد هذه السلعة بنسبة تقارب ٩٦٪ من الهند، إذ نستورد منها نحو ٨٥٠ ألف طن، ووصل في يوم من الأيام استيرادنا من الأرز البسمتي مليون طن من الهند، وهذا يشكل في الحقيقة خطرًا كبيرًا بالنسبة لنا، لأن الهند تنتج ١٠ مليون طن من الأرز البسمتي، وتصدر منه ٥ مليون طن، ونحن نستورد ٢٠٪ مما تصدره الهند، فلو حدث أن الطبقة المتوسطة في الهند زادت بنسبة ٣٪ أو ٤٪ فلن يعد لدى الهند القدرة على تصدير الأرز البسمتي.

مدير الندوة:

أنتقل بالسؤال إلى سعادة المهندس إبراهيم الربدي، هل هناك تعريف آخر أو زاوية أخرى لتعريف الأمن الغذائي كمفهوم، وهل يختلف من مكان لآخر؟

المهندس إبراهيم الربدي

المهندس إبراهيم الربدي

أثني على ما ذكره الزملاء حول أهمية هذا المنتدى والشكر لمن كان له دور في إقامته.

ليس هناك تعريف إضافة إلى ما ذكره الزميلان، إلا أن مفهوم الأمن الغذائي بدأ يتنامى بشكل كبير خلال العقد الماضي، وبشكل خاص خلال السنوات العشر الأخيرة، فخلال الفترة من عام ٩٥ إلى عام ٢٠١٢ حدث العديد من المجاعات في شرقي إفريقيا وفي غربيها، وفي أجزاء من آسيا، راح ضحيتها نحو خمسة ملايين من البشر؛ لذلك، فالمنظمات الأممية والمهتمون في تأمين الغذاء وسلاسل الإمداد بدأوا يفكرون جديا حول وجود مفهوم مشترك، ولكن أهم ما في ذلك قابليته للتطبيق، فلربما يكون المفهوم والتعريف شيء، والتطبيق شيء آخر.

مدير الندوة:

شكراً. أنتقل الآن بالسؤال لسعادة الدكتورة ريم بنت فهد السكيت:

لأي مدى يرتبط مفهوم سوء التغذية بالأمن الغذائي، وكذلك بأنماطه، وبأنماط التغذية إذا أردنا الحديث عنها؟

الدكتورة ريم بنت فهد السكيت

الدكتورة ريم بنت فهد السكيت

أولا، أشكر مركز عبدالرحمن السديري على هذه الاستضافة في هذا المنتدى الذي يناقش موضوعا في غاية الأهمية.

ما تفضلت به سؤال ممتاز. بالنسبة للأمن الغذائي أود إضافة نقطة للزملاء وهي زاوية الغذاء الصحي، فنحن لا نستطيع الحديث عن الأمن الغذائي بمعنى توفير سعرات حرارية أو فقط القضاء على الجوع؛ فقد تطور التعريف، وأضيف إليه البعد الصحي والنظام الغذائي الصحي الآمن للجميع. وأعتقد أن هذه النقطة مهمة جدا بصفة عالمية لأننا نعرف أن نظام الغذاء غير الصحي يعد المسبب الأول للأمراض المزمنة، ولكثير من التحديات التي أصبحنا نراها في دول كثيرة.

بدأنا نرى في البيت الواحد عندنا عبئاً مزدوجاً بين السُّمنة المفرطة، ونقص الغذاء في البيت نفسه؛ لذا، لا نستطيع أن نفصل السمنة المفرطة ونقص الغذاء من ناحية المفهوم، ويمكن أن أُضيف أنه يمكن أن يكون العامل الأول المسبب للوفيات والعجز في المملكة العربية السعودية هو سوء النظام الغذائي، فهذا عامل مهم نحتاج أن نركز عليه.

وإذا سمحت لي، أود أن أُضيف قضية كيفية قياس سوء التغذية، وكيف تختلف عن الأمن الغذائي؟ نحن نعرف أن سوء التغذية مرتبط

بمدى توافر السعرات الحرارية، وكذلك لا بد أن نقيس الأمن الغذائي وانعدامه على مستوى الأسرة؛ سواء أكان متوسطاً أم شديداً؛ فالمفهومان مترابطان جدا، ويمكن أن نتحدث لاحقا عن تأثرهما بالأزمات الغذائية العالمية التي حصلت مؤخرا.

مدير الندوة:

شكرا، هذا كلام مهم جدا، الحديث عن الأمن الغذائي يقودني إلى سؤال مهم جدا، نحن نتكلم عن خريطة الإنتاج العالمي بشكل مجمل، وعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وانعكاس الأحداث الجيوسياسية والأحداث السياسية والأحداث الاقتصادية أيضا على هذه الخريطة، وتأثيرها على خريطة الإنتاج بشكل عام، إلى أي مدى اليوم هناك تأثر بالفعل بين الاستهلاك والإنتاج أو العرض والطلب؟

الدكتور محمد العمري:

في الحقيقة، ربما الحدث الحالي في الحرب الأوكرانية هو خير شاهد على حدوث هذا الخلل، وكما تعملون جميعا أن روسيا وأوكرانيا تشكلان معا ٣٠٪ من إنتاج القمح في هذا العالم، أو من الكمية المتاحة للبيع على مستوى العالم، فتخيل أن ثلث الإنتاج العالمي المتاح للتصدير والتبادل التجاري معطل أو يشوبه حذر، فإن ذلك سينعكس سلبًا على الأسعار، وقد حصلت زيادة في الأسعار تقدر بأكثر من خمسين دولارًا للطن الواحد في الفترة التي تلت بداية الحرب الروسية الأوكرانية، فهذا خير دليل على حدوث خلل، وبالطبع فإنه بحكم المساحة الإنتاجية هناك دول معينة تحظى بإنتاج وفير جدا؛ وهناك دول أخرى، حتى وإن كان لديها مساحة، لكن ليس لديها القدرة على الإنتاج بكميات كبيرة، وهذا هو طبعا سبب الارتباك في حالات الطوارئ والأزمات التي قد تحصل.

مدير الندوة:

نعم، مهندس عبدالله، هل نحتاج اليوم إلى زيادة حجم الاستثمارات في النظم الزراعية والقطاع الزراعي، بشكل عام، حول العالم، بخلق حالة من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؟

المهندس عبدالله بن علي الدبيخي:

أولا دعنا نبدأ بنقطة مهمة جدا، إذا أخذنا الإنتاج الزراعي كمجمل والاحتياج، فهي متكافئة؛ بمعنى أن الأرض تنتج ما يحتاجه الناس لا محالة، والأرقام تشير إلى أن الإنتاج متوافر من المواد الغذائية الرئيسة، مثل: القمح، والشعير، والأرز، والصويا، وغيرها؛ ولكن المشكلة هي في التوزيع كما ذكرنا قبل قليل. العالم ينتج نحو ٧٧٨ مليون طن من القمح، بينما الصادرات منه تبلغ ١٩٣ مليون طن، يعني نحو ٢٥٪؛ ويبلغ إنتاج العالم من الأرز ٥١٤ مليون طن، بينما لا يصدر منه إلا ١٠٪ فقط، بمعنى أن نسبة عالية من الإنتاج يخصص للاستهلاك المحلي؛ فمثلا الصين تنتج كميات كبيرة جدا لكنها تُستهلك داخل الصين. مادة الشعير كمية الإنتاج تصل إلى ١٤٥ مليون طن، بينما يخصص فقط ٣٠ مليون طن للتصدير أي ما نسبته ٢٠٪، والمملكة تعد من أكبر الدول المستوردة للشعير؛ ما يجعل هذه السلعة من المواد التي تشكل لدينا خطورة كبيرة جدا لكوننا نضطر لاستيرادها. وكذلك بالنسبة للذرة تصل كمية الإنتاج إلى ١٢٠٠ مليون طن يصدر منها ١٧٠ مليون طن فقط، أي ما نسبته ١٤٪. وهذا يقودنا إلى مسألة مهمة جدا، وهي أن كثيرا من الدول الآن ومنها أمريكا تحديدًا، لا تُصدِّر الذرة، بينما تُصدِّر منتجات الذرة؛ لأن الكمية التي تصدرها منها بقيمة دولار واحد، إذا صدّرت الكمية ذاتها بعد

تصنيعها على شكل (كورن فلكس) فإنها ستبيعها بـ ٣,٢٠ دولاراً؛ بمعنى أن هناك قيمة مضافة للمنتج أعلى بكثير من تصديره بشكله الخام، وهنا يأتي دور التصنيع والتسويق الذكي للمنتج. أما قضية أن نتوسع في قضية الاستثمار، فإنني أتوقع أنه لا بد من أن يكون توسعا حذرا ومدروسا بعناية.

أنا أضرب مثالا على دول بدأت قبلنا وعانت من هذه المشكلة. فعلى سبيل المثال، هناك اليابان، وسنغافورة، وكذلك الصين. فعندما شعرت اليابان أن عندها مشكلة في الأمن الغذائي في الستينيات من القرن الماضي أسست شركة «مسشيو»، وتوسعت هذه الشركة في امتلاك مزارع وأدوات مناولة وصوامع وموانئ حول العالم، بحيث يكون عندها سيطرة في أجزاء العالم كلها، وبخاصة في مجالات الزراعة.

يُقسَمُ العالم عادة إلى أربعة أقسام: القسم الشمالي الشرقي، والشمالي الغربي، والجنوبي الشرقي، والجنوبي الغربي، ففي كل مرة إذا حصل جفاف في منطقة ما، تجد فيضانًا في منطقة أخرى، فهذا يعني أنه عادة هناك توازن في مكان ما في العالم، فهذه الشركات عندما أتت تستثمر، تجد أنها موجودة في كندا أو في الأرجنتين في الجنوب، حتى إذا صار وفرة هنا في الغذاء يكون لهم سيطرة عليها، هذه هي طريقة الدول. كما أسست سنغافورة شركة (أولام) شبيهة لشركة (مسشيو) في اليابان و(كسكو) في الصين وغيرها لإحداث هذا التوازن، فالاستثمار المنتقى أو التركيز على مناطق معينة لا يجدي، فمثلا نحن لدينا استثمار كبير في أوكرانيا ونحن نعرف المشكلة الموجودة حالياً؛ فبالتالي لا بد أن ننظر للموضوع من منظور شمولي بحيث نؤسس شركات شمولية تبدأ من مدخلات الزراعة إلى التخزين إلى المناولة ثم إلى التوريد.

مدير الندوة:

شكراً.

أنتقل الآن إلى المهندس إبراهيم، هل يمكن أن نحصر المتغيرات العالمية المرتبطة في الأمن الغذائي فقط في جانب الإنتاج والاستهلاك أم أن هناك أبعادًا أخرى مرتبطة بهذه المتغيرات؟

المهندس إبراهيم الربدي:

لا شك أن الأمن الغذائي أو الإنتاج الزراعي والحيواني يرتبط بعدد من المتغيرات، من أهمها البنية الأساسية التي يقوم عليها الإنتاج الغذائي، وهي: التربة، والماء، والهواء؛ وهذا يعني أن أحد أبعاد التنمية المستدامة هو البعد البيئي؛ فإذا حافظنا على الأرضية التي تقوم عليها الأركان الثلاثة: التربة، والهواء، والماء، نكون قد حافظنا على متطلب عالمي. وهو ما يجب المحافظة عليه؛ لأن أي خلل في أي جزء من أجزاء الكرة الأرضية بالنسبة لنا يعد خللاً؛ كما لو حصل تلوث بيئي أو إشعاعي أو غيره، في أي موقع على الكرة الأرضية؛ فإن الضرر لن يكون محصورا في ذلك الموقع؛ بل سينسحب تأثيره إلى باقي أجزاء الكرة الأرضية؛ فنحن في عالم مرتبط ببعضه بعضا بشكل كبير، فتأثيرات أي حدث في مجال الغذاء والمنتجات الأساسية بشكل عام تنسحب على باقي أجزاء الكرة الأرضية!

ومن أهم الأبعاد، الكوارث الطبيعية سواء الحرائق، أو الأمطار، أو الفيضانات، أو الجفاف، أو الأعاصير والرياح، وغيرها؛ فهي من أهم المتغيرات التي تؤثر على مساحات شاسعة من الكرة الأرضية، ونتائجها تنسحب على بقية دول العالم.

وكما تفضل المهندس عبدالله الدبيخي، فإن العالم متوزع الإنتاجية،

لذا علينا الاحتياط فيما إذا حدثت كارثة في مكان ما من العالم، فلا بد أن يكون لدينا من المخزون الحصة التي تغطي النقص المتوقع نتيجة ذلك.

والمتغير الثاني، هو الحروب والصراعات؛ والمتغير الثالث، هو سلاسل الإمداد وارتفاع الأسعار نتيجة لتأثرها؛ والمتغير الرابع الجوائح الطارئة التي يمكن أن تحدث دون سابق إنذار، كما حدث بالنسبة لجائحة كورونا. فقد كان لهذه الجائحة آثار يمكن القول إنها إيجابية نسبيا على الجانب البيئي، لكن كانت لها في الوقت نفسه آثار سلبية كبيرة جدا على المخزون من الإنتاج الزراعي؛ فقد حصل لدينا نقص بنسبة تقارب الـ ٢٠٪ في الإنتاج الغذائي، كما أنها أثرت على شعور الناس وسلوكياتهم، بتخزين أغذية بنسبة تصل إلى ٢٥٪ في بعض الدول، ورافق ذلك امتناع كثير من الدول عن تصدير المنتجات الغذائية؛ نتيجة القلق الذي حصل جرّاء جائحة كورنا؛ لأنه أول مرة في التاريخ الحديث أو التاريخ المكتوب يتم فرض الإغلاق والتباعد وأيضا الحجر الصحي للناس؛ فحصل إلى جانب الحجر والتباعد والإغلاق، شح في الإنتاج، ونقص واضح في التصدير؛ فكل دولة كانت تقدم مصالحها الذاتية في مجال الغذاء على مصالح الدول الأخرى؛ فتوقفت سلاسل الإمداد؛ لكن، والحمد لله يمكن أن يكون هذا هو الدرس الأول والأصعب للمملكة العربية السعودية في تجاوز أزمة تعد من أكبر الأزمات التي مرت في التاريخ الحديث، فيما يتعلق بتأمين الغذاء، وسلاسل الإمداد.

وانتشر مبدأ التخزين لدى كثير من المجتمعات، وشاهدنا في القنوات وغيرها أن كل بيت كانت لديه احتياجاته، ومثل هذه الأزمة حدثت عندنا أثناء حرب الخليج.

وقد تعلمنا من ذلك درسا مهما، في التوعية الإعلامية للناس، فينبغي أن تتوافر دائما رؤية واضحة لحملة إعلامية متوازنة لبث الطمأنينة في المجتمع المحلي؛ لأن ضرر الهلع أشد من ضرر نقص الغذاء. وإن أي نقص في الغذاء ربما يحل بإستراتيجية، أو بدائل أخرى مناسبة، لكن الهلع ربما يحتاج جهدا أكثر وإستراتيجيات أخرى مختلفة. والكارثة الأخرى التي يمكن أن نتحدث عنها، هي الحروب والصراعات، وسنأتي إليها إن شاء الله.

مدير الندوة:

هناك نقطة ذكرتها قد تقود للاستدراك، ربما مع الدكتورة ريم، وهي قضية نقص الغذاء، ونقص الإنتاج وتأثيره إلى درجة أننا اليوم بدأنا نسمع عن تنويع مصادر الغذاء. فلأي مدى اليوم بالفعل هناك اتجاه لتنويع مصادر الغذاء، وتحديدا فيما يتعلق بالبروتين وغيره، وقد شاهدنا كثيرًا من الدول الأوربية بدأت تنحو هذا المنحى خلال الفترة الماضية؟

الدكتورة ريم السكيت:

هذا صحيح. فيما يتعلق بتنويع مصادر الغذاء، هناك أكثر من زاوية، ففي زاوية الاستثمار في النظم الزراعية بحيث تكون مستدامة أكثر، وبحيث يكون إنتاجها أفضل من حيث تنويع مصادر الطعام؛ ومن زاوية أخرى، يمكن أننا لم نتطرق إليها، إذ اتجهت بعض الدول لاستخدام الحشرات كمصدر للبروتين، ولكن هذا يعني أن هناك تحديًا كبيرًا من ناحية قبولها، كما أن هناك عوامل أخرى كثيرة يمكن أن تؤثر عليها مستقبلا؛ ولكن يمكننا القول إن هناك توجهات حدثت لتوفير بدائل اللحوم من ناحية بيئية.

وأود أن أضيف فيما يتعلق بالإنتاج، أن هناك إنتاجا كافيا على مستوى العالم، لكن التحدي هو في الوصول إليه! ويمكن أن أضرب مثالاً ليضاف لما تفضل به المهندس صالح الربدي وهو التضخم في ارتفاع الأسعار؛ على سبيل المثال، في لبنان، ارتفعت الأسعار بنسبة عالية تصل إلى ٢٤٠٪ وهي ثاني أعلى نسبة ارتفاع أسعار في العالم.

ومن المفارقات أنه لدينا في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة تحديات كثيرة بالرغم من أن سكان الشرق الأوسط يمثلون ما نسبته ٦٪ من سكان العالم، لكن مؤشر انعدام الأمن الغذائي في الشرق الأوسط يصل إلى ٢٠٪ بسبب الصراعات والحروب، ولأسباب عديدة أخرى!

مدير الندوة:

دكتور محمد العمري، هذا يقودنا إلى سؤال مهم جدا وهو: هنالك العديد من العوامل اليوم التي أثّرت على جانب الأمن الغذائي والتي تفضلتم فيها وذكرتموها، ووقفت على جزء منها سواء بدءا من جائحة كورنا، والحرب الروسية الأوكرانية، والتضخم الاقتصادي الحاصل اليوم، وتأثر سلاسل الإمداد، واستدامة الإنتاج.

السؤال: إلى أي مدى هذه العناصر بالفعل تؤثر اليوم بشكل حقيقي على الأمن الغذائي وتهدده؟

هل ثمةُ تحديات في هذه الجزئية؟

الدكتور محمد بن صالح العمري:

بالطبع، كما تفضلت، هذه العوامل لها تأثيرات سلبية جدا، وهي تتفاوت طبعا في التأثير والأضرار الناجمة عنها حسب ظروف كل

دولة؛ أي إن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر، كما ذكر المهندس عبدالله الدبيخي. مثلا في المملكة العربية السعودية نعتمد على الأرز بشكل كبير جدا في غذائنا اليومي، وهو ما يشكل انعكاسات سلبية، إذا حدث – لا قدّر الله– أي خلل ذي بال في سلاسل الإمداد، أو لدى الدول المصدّرة لتلك السلعة. فالضرر يتفاوت على حسب الظروف والمعطيات الموجودة في الدولة. وطبعا نحن نتحدث عن المملكة العربية السعودية فمصادرها المائية محدودة وشحيحة جدا، والظروف المناخية قد لا تساعد على إنتاج المحاصيل بشكل وفير كما ينبغي، وقد لا تفي في أحسن الأحوال بما نسبته ٥٠٪ من الاحتياج والاكتفاء الذاتي، مما يضطرنا أن نلجأ إلى الاستيراد؛ وهذا يعني أن دول الخليج كلها يمكن القول إنها تستورد أكثر من ٨٣ ٪ من احتياجها الغذائي من مختلف السلع، وعلى رأسها السلع الإستراتيجية وهي: الأرز، والقمح، والسكر، والشعير، وفول الصويا، والذرة. وبالطبع هذه سلع إستراتيجية وأساسية. فالأمن الغذائي يقاس أحيانا بمستوى حصول الدولة على مثل هذه السلع الأساسية، أو توفراها لديها. وفيها العناصر الغذائية الأساسية التي تطرقت لها الدكتورة ريم السكيت وهي التي يحتاجها الشعب والسكان. وبشكل إجمالي، فإن أي ظروف سواء أكانت ظروفا مناخية كالجفاف الذي يضرب دولا كثيرة في العالم أحياناً، وبخاصة الدول المنتجة، أو الحروب أو الظروف الجيوسياسية المختلفة، وهنا لا ننسى ما حدث أثناء جائحة كورونا فهي ربما الوحيدة على مر التاريخ التي يحصل فيها إيقاف تام أو تعطل تام لسلاسل الإمداد. كذلك فإن الدورة الزراعية والإنتاج الزراعي لهما انعكاساتهما الخاصة بهما أيضا على توافر المنتجات الأساسية.

مدير الندوة:

دكتور محمد، ما أكثر العناصر التي لها تأثير مباشر اليوم على الأمن الغذائي لدينا في السعودية بشكل عام؟

الدكتور محمد العمري:

الزملاء في المحور الثاني سيغطون الجانب المحلي، لكن عالميا أتصور أن الأزمات والحروب والطوارئ التي أسأل الله ألا تتكرر، هي أكبر مؤثر على الأمن الغذائي العالمي. الحروب يمكن أن تكون آنية، وتنتهي؛ أما التغيرات المناخية فقد تكون انعكاساتها هي الأخطر، وعلى المدى الطويل يمكن أن يكون لها آثار سلبية، وبخاصة مسألة الجفاف، وبخاصة مع ما يسمى «الاحتباس الحراري» ما قد يجعل لها انعكاسات سلبية على الإنتاج الزراعي.

مدير الندوة:

هل تتفق مهندس عبدالله الدبيخي؟

المهندس عبدالله الدبيخي:

نعم، نعم، أنا سأكمل من حيث انتهى أخي الدكتور محمد العمري. في أواخر الستينيات الميلادية من القرن الماضي، وأوائل السبعينيات حدث جفاف في أمريكا، وأمريكا تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الذرة، فاستوردت من البرازيل في ذلك الوقت. وبعدها أمريكا توجد فيها ثلاث شركات من أربع شركات عالمية التي يسمونها A B C D وهي: أي دي أم، وبنقي، وكارقل، ودرايفوس ثلاث شركات من هذه الشركات الأربع، أمريكية تسيطر على نحو ٧٠٪ من تجارة الغذاء في العالم، مُكِّنت الشركات الثلاث هذه لكي تعمل في الجنوب

الأمريكي، وصارت اليوم هذه الشركات الثلاث تسيطر على نحو ٦٠٪ من تجارة الغذاء في أمريكا اللاتينية؛ فهي تبدأ من مدخلات الزراعة حتى التصدير، إلى درجة أنها لا تصدر إنتاجها على سفن الدول الأخرى، وإنما التصدير على سفنها، حتى يكون لدى أمريكا في أي لحظة السيطرة على كمية كبيرة جدا من الغذاء؛ فلو كانت السفينة متجهة إلى الشرق الأوسط وحصل احتياج في أمريكا، فسيتم تغيير اتجاه مسارها إلى أمريكا. فهذه معالجة قديمة، ليست فقط هي المعالجة التي شاهدناها اليوم، فقد بدأت الدول في معالجة الكوارث منذ فترات متقدمة جدا، فوضع إلى اليوم ثلاث شركات تعد من الشركات الأربع الكبار، ودخل معها أيضا شركة كلنكور التي تعد الآن الخامسة، فأصبحت هذه الشركات الخمس معا تسيطر على ٧٨٪ من التجارة في العالم، وهي تشتغل على الـ «آربر تراج» الذي هو السيطرة من ناحية الأسعار والناحية الجغرافية؛ فتجد الشركة الواحدة من هذه الشركات موجودة في أوكرانيا وفي الأرجنتين، ولو نظرنا لشركة بنقي على سبيل المثال سنجد أنها موجودة في كل من الدول التالية: رومانيا، وهنغاريا، وبلغاريا، وأوكرانيا، وأستراليا، والبرازيل، والأرجنتين، وكندا؛ ففي أي لحظة من اللحظات يكون لدى هذه الشركة كمية هائلة جدا تفوق إنتاج أمريكا من أي سلعة من السلع المذكورة الرئيسة التي ذكرناها.

مدير الندوة:

مهندس إبراهيم الربدي، هل تتفق أنه هذه هي فقط العوامل؟ فماذا عن استدامة الإنتاج اليوم، وكيف يمكن أن نحقق استدامة إنتاج حقيقية توفر الأمن الغذائي اليوم عالميا؟

المهندس إبراهيم الربدي:

أعتقد أنه في ظل المتغيرات العالمية الحاصلة الآن والصراعات، فقد دخل الغذاء الآن كسلاح؛ وهذا ما حصل في الحرب الأوكرانية الروسية؛ إذ تحوّل الغذاء إلى سلاح حقيقي، وصار نقطة تفاوض، وعنصر ضغط، وأيضا عامل فك اختناق للضغوطات التي تحصل عليها روسيا؛ فأصبح الغذاء الآن، وبخاصة أن أوكرانيا وروسيا تمتلكان ١٢٪ من السعرات الحرارية العالمية، فلديهما ما نسبته ٣٠٪ من إنتاج القمح العالمي القابل للتصدير، و ١٧٪ من الذرة الصفراء، و ٢٧٪ من إنتاج الشعير، كما أن روسيا لديها ١٣٪ من إنتاج الأسمدة وغيرها، فهذه هي خريطة الإنتاج العالمي.

ودورنا نحن كأمن غذائي في المملكة العربية السعودية أن نبحث عن مواطئ القدم الآمنة، أو تنويعها، وربما يشمل ذلك خلق تحالفات وشراكات، على أساس قاعدة الأقرب فالأقرب، وهذا يُحتِّمُ علينا تنمية المحيط الأقرب لنا القابل للتنمية لكونه أكثر أمانا في وقت الأزمات، ثم نأخذ الدائرة الثانية، فالثالثة، ثم الدائرة الرابعة؛ والسعي بجدية نحو تنويع المصادر؛ كي لا نضع البيض كله في سلة واحدة! لأنه، حتى الآن، فإن التقارير الأممية، والتقارير الصادرة من مراكز الأبحاث تكون في بعض الأحيان موجهة، فنتخذ قرارا بناءً على تقرير موجه يكون في غير صالحنا؛ لذا فإنه ينبغي الاهتمام بدور الدراسات الإستراتيجية المبنية على دراسة الواقع، من خلال بيانات علمية دقيقة، ومسوح ميدانية، ليتم اختيار الأفضل والأنسب، والأكثر أماناً.

ومن الممكن أن سعادة المهندس عبدالله الدبيخي عاش التجربة في الواقع باعتبار أنه بشركة (سالك)، وشاهد مثل هذه المتغيرات والخيارات الأفضل وغيرها.

مدير الندوة:

دكتورة ريم كيف يمكن لسياسات التغذية وبرامجها اليوم أن تعالج العوامل التي تهدد الأمن الغذائي؟ وهل يمكن أن تكون سياسات وبرامج التغذية حول العالم التي تقودها الدول عاملاً آخر محفزاً للأمن الغذائي في العديد من دول العالم؟

الدكتورة ريم السكيت:

نحن نتمنى ذلك، وبخاصة الأمن الغذائي بمفهومه الشامل. فالغذاء الصحي المستدام، يمكن أن يكون أحد التحديات في وقتنا الحاضر. بمعنى أن هناك توجهاً كبيراً نحو تحويل الأنظمة الغذائية بصفه عامة؛ فالأمم المتحدة كان تركيزها على كيفية تغيير النظام الغذائي العالمي كي تتحقق أهداف الأمن الغذائي. وعلى صعيد الصحة العامة للأفراد، نحن نعرف أن كثيرا من انبعاثات غاز الكربون تنبعث من قطاع الأغذية، ويضاف إلى ذلك ما يترتب على أعمال التصدير والشحن بوسائله المختلفة؛ نحن نعي أننا بحاجة للتغيير على أكثر من محور، وليس التغيير على محور واحد وحسب، فهذا تحدٍّ كبير، ويمكن أن يكون أحد الحلول؛ لذلك على الأقل هو توجه من منظمة الفاو ليكون التركيز مثلا على الدعم أو زيادة إنتاج الخضار والفواكه محلياً في الدول، فتكون هناك سياسات زراعية، تعمل على تحفيز إنتاج المحاصيل المفيدة صحيا، كذلك لا يكون التركيز فقط على الكميات بقدر التركيز على الجودة والنوع، فهذا أحد التوجهات؛ لكن طبعا هناك تحديات أخرى، وينبغي الحرص على عدم إلحاق الضرر بالمزارع؛ إذ إن تكلفة إنتاجه أعلى، فنقطة التكلفة للغذاء الصحي فيها تحد كبير. ونحن نعرف أن نصف سكان العالم تقريبا لا يستطيعون شراء الطعام الصحي؛ لأن تكلفته عالية، تفوق قدراتهم المادية، في ظل دخولهم المحدودة أو حتى المتدنية.

مدير الندوة:

كأنك تقولين إنه ليس في استطاعتنا تحمّل التكلفة العالية للغذاء الصحي؟!

ريم السكيت:

فعليا، نعم. فاليوم تكلفة الغذاء العادي عالية جدا، فماذا بمقدور الحكومات والأنظمة الغذائية أن تفعله لتخفض التكلفة بدون إلحاق الضرر بالمزارع.

مدير الندوة:

ما هي أكثر المناطق تضررا دكتورة ريم من ناحية الأمن الغذائي وتحمّل تكلفة الغذاء؟

الدكتورة ريم السكيت:

عالميا تقريبا نصف سكان العالم لا يستطيعون شراء غذاء صحي، ويمكننا القول إن النسب متفاوتة؛ ففي الدول الإفريقية الذين لا يستطيعون شراء الغذاء الصحي يمثلون نحو ٨٠٪، ودول شمالي أمريكيا ١٪، ودول شمالي إفريقيا تقريبا ٦٠٪، وتقريبا ٢٠٪ في دول منطقة غربي أسيا، فهذا يعني أن المشكلة كبيرة، ولكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الدخل في كل دولة من دول العالم.

مداخلة:

استمرارا لما ذكرته سعادة الدكتورة ريم، فقد أقرت الأمم المتحدة في مؤتمر الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ٢٠١٥ الأهداف الألفية للتنمية المستدامة، وكان الهدف رقم ١ هو القضاء على الفقر والجوع، وفي الهدف رقم ٢ كانوا يتوقعون أنه في عام ٢٠٣٠

سيتم القضاء على الفقر بمفهوم وتعريفات منظمة الفاو والمنظمات المهتمة بهذا الجانب، ولكنهم صدموا بجائحة كورونا، ومن بعدها اندلعت الحرب الأوكرانية الروسية؛ فكانت نتيجة هذه التداعيات أن تغيرت الرؤيا والإستراتيجية، إذ أصبح من المتوقع تأجيل هذا التاريخ نتيجة لقربه، إذ إنه بقيت ثماني سنوات، ولا شك أن الفقر أزلي ما بقيت الحياة البشرية، ولأنه لا يمكن أن تقضي على الفقر، لأنه متلازم من متلازمات الحياة البشرية، ولكن الجيد هو أن يكون هناك حسٌّ بذلك، وتكاتف للجهود لتقليل آثاره على الإنسان.

مدير الندوة:

كلام جميل،

دكتور محمد العمري: قيود الاستيراد والتصدير يمكن أنك ذكرتها قبل قليل. برأيك، ما تأثيرها المباشر وغير المباشر اليوم على العالم في تحقيق الأمن الغذائي؟ وهل بالإمكان الوقوف عليه؟ وهل بالفعل اليوم هناك قبول لهذه القيود التي تُفرض؟

الدكتور محمد العمري:

حسب معلوماتي، فإن منظمة التجارة العالمية تعطي الحق للدول المصدرة، وأنه هناك حالات فيما إذا استشعرت أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تضخم في الأسعار داخل تلك الدولة، أو بقصد كبح جماح ارتفاع الأسعار، أو انخفاض المخزون الموجود، فيحق لها أن تفرض ضريبة تصدير. وهذا يحصل الآن مع المنتجات الروسية؛ فقبل بداية الحرب كانوا يفرضون ضريبة على تصدير القمح والشعير وغيرهما من الحبوب، وهذا الحق مكفول بحكم منظمة التجارة العالمية. وفي حالة الأزمات، بالتأكيد فإن كل دولة تبحث عن تأمين مصادرها

من الأغذية، وتحاول أن تحدَّ مما يحصل أيضا. وقد قامت الهند بالحد من تصدير الأرز والأسمدة، في بداية الأزمة، وفعلت روسيا الشيء ذاته. ما أقصده هو أن هذا الشيء موجود، بمعنى أن توضع قيود للتصدير أحيانا، وربما تتوقف تماما عن التصدير، وأحيانا تقرّ ضرائب قاسية على التصدير لمحاولة الحفاظ على هذا المخزون، وكذلك لكبح جماح ارتفاع الأسعار كما في حالتنا اليوم، ومن ثم التصدير بكميات كبيرة.

مدير الندوة:

تفضل، مهندس عبدالله، لديك تعقيب.

المهندس عبدالله الدبيخي:

سأذكر مثالاً، وإن شاء الله أننا طبقناه في المملكة، سنغافورة -على سبيل المثال- يتوافر لديها غذاء يكفيها سنوات طويلة جدا، ليس بقصد تخزين كمية من الغذاء، ولكن لأنها مصدر للاستيراد وإعادة التصدير، وقد بدأت هذا طبعا ليس فقط للتجارة، بل كان الهدف الأساسي لها وغير المعلن هو الأمن الغذائي. نحن والحمد لله عندما كنت في شركة (سالك) بدأنا نؤسس مركزا لاستيراد الحبوب وإعادة تصديرها، وعندما انتقلت إلى شركة (البحري) كانت المشاركة ما بين شركة البحري وشركة سالك، وفي الحقيقة الاتفاق على إنشاء مركز للحبوب لي هو قرين تيرمنل في ينبع، وهذا المشروع إن شاء الله سينتج السنة القادمة، والفكرة من هذا المشروع هي أن يتم استيراد كميات كبيرة من الحبوب وتخزينها، بحيث يدخل جزء منها للمملكة للاستهلاك المحلي طبعا، في حين يعاد تصدير الجزء الثاني لدول إفريقيا.

لو أخذنا مصر على سبيل المثال، نرى أنها تستهلك ١٩ مليون طن من القمح، تنتج منها نحو ستة ملايين طن فقط، وتستورد باقي الكمية البالغة ١٣ مليون طن من الخارج؛ ومن المعلوم أن مصر ليس لديها القدرة على شراء ١٣ مليون دفعة واحدة، بل تحتاج لتجزئتها على دفعات، تقدر بخمسمائة ألف طن على مدار السنة، فلو أننا استوردنا كمية كبيرة جدا وتعاونا مع مصر على أن نقدم لها هذه الكميات، وكذلك الحال بالنسبة لدول إفريقيا كلها حتى جنوبي إفريقيا، وبعض دول الشرق الأوسط مثل الأردن وغيرها. هذا يمكّننا من أن يكون لدينا كمية كبيرة من الحبوب في أي وقت تكفينا لسنوات، وأنه لو حدث نقص -لا قدر الله- مثلا إشكالية في قضية استيراد الحبوب، فسيكون عندنا كمية كافية من الحبوب، فإننا اليوم نتمنى على إدارة المؤسسة العامة للحبوب أن يواصلوا هذه المسيرة بحيث يوضع مثلا مركز آخر في جده لخدمة الجنوب الإفريقي، ومركز آخر يشرف على الخليج في منطقة صغيرة تكون مهيأة لأن تكبر وتتوسع إلى حد ما، فأتوقع إن شاء الله أن هذه من معالجات قضية الاستيراد والتصدير، والأمثلة العالمية كثيرة جدا، كما فعلت هونغ كونغ والتي بدأت ذلك فعلا.

مدير الندوة:

لكن هل هذا هو النموذج الأمثل الذي نتحدث عنه؟

المهندس عبدالله الدبيخي:

نعم، إنه هو النموذج الأمثل، كما أقول، وكما ذكره المتحدثون في نقاش سابق، فتخزين الغذاء ليس كالتخزين الإستراتيجي للمواد البترولية بحيث تخزنه وتنساه، إذ تأتيه بعد عشر سنوات أو أكثر

وتجده كما هو لم يتغير، أما الغذاء فلا بد من أن يكون هناك دائرة موزونة مقدرة بفترة زمنية محددة ومدروسة؛ نظرا لأن الغذاء معرض للتلف إن زادت مدة تخزينه لفترات غير مدروسة، فعملية التخزين ينبغي أن تقوم على الاستيراد والتصدير وفق برنامج زمني مدروس بحيث تصدر كميات ثم تستورد غيرها ضمن عملية ممنهجة.

مدير الندوة:

شكراً.

مهندس إبراهيم الربدي، يمكن أن أقف معك على جزئية مهمة جدا والتي تشكل واحدا من التحديات المتعلقة بإمكانية إعادة النظر في طريقة تخصيص الحكومات لميزانياتها العامة القائمة لجعلها أكثر فعالية، وهنا أتحدث عن أكثر فعالية من حيث التكلفة، هل يمكن ذلك؟ هل يمكن للحكومات إعادة النظر في هذا الجانب عالميا؟

المهندي إبراهيم الربدي:

أعتقد أن جزءا من هذا السؤال يمكن أن يجيب عنه الزملاء في المحور الثاني فيما يتعلق بالسياسات الداخلية؛ أما عالميا فأعتقد أن المملكة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي قدمت برنامجا ناجحا جدا ونموذجا ثريا وفريدا من خلال الاستثمار عبر صندوق الاستثمارات العامة لشبكة سالك، ولعل المهندس عبدالله الدبيخي بوصفه أحد المسؤولين في هذه الشركة أن يتحفنا ببعض الأرقام والبيانات التي تساعدنا في التعرف على الدور الذي قام به صندوق الاستثمارات في هذا المجال.

المهندس عبدالله الدبيخي:

عندما بدأت سالك كما ذكرنا قبل قليل قسمت العالم إلى أربعة أقسام، فبدأنا طبعا في أوكرانيا وكان والحمد لله استثمارا جيدا، فقد كان الاختيار مبنياً على عدة عوامل، منها المزايا التنافسية لكل بلد تم اختياره، وكان من أهمها أن يكون هناك وفرة في الغذاء، وألا ينافس أهل البلد أنفسهم، فالبلدان التي عندها مشكلة في الغذاء تم استبعادها.

تم اختيار أوكرانيا لأن إنتاجها كبير جدا، ومعدل التصدير أيضا كبير جدا يفوق إنتاج البلد، كما تم اختيار كندا، إذ إن إنتاجها غزير جدا مقارنة بعدد السكان، إضافة إلى الاستثمارات في اللحوم الحمراء التي كانت في البرازيل والأرجنتين والأورغواي والبارغواي وكولومبيا، وفي الاستثمار في الأزر في الهند واستراليا كذلك.

مدير الندوة:

دكتورة ريم، اليوم الحديث أيضا عن الأنماط الغذائية وتكلفتها، فما هي التقديرات اليوم الحديثة والمحدثة إذا جازت التسمية لتكلفة الأنماط الغذائية الصحية، وكذلك قدرة الدول بشكل عام على تحمّل تكلفة هذه الأنماط الغذائية؟

الدكتورة ريم السكيت:

في الحقيقة، هذا تحد كبير جدًا، وبخاصة في وقتنا الحاضر مع أزمة كورونا وتحدياتها، وارتفاع أسعار الغذاء بحيث أصبح الواحد منا يقول نريد فقط أن نُسكِت الجوع! وبعد ذلك يمكن أن نتحدث في موضوع الصحة الذي يعد أمرا ليست له أولوية الآن. فالتحدي

كبير جدا وبخاصة مع الإحصاءات من ناحية سوء التغذية أو حتى مؤشر انعدام الأمن الغذائي، التي ازدادت كلها سوءا في السنتين الأخيرتين؛ ولكن المفروض ألا نكون متشائمين كثيرا، فنحن على الأقل لأول مرة في عام ٢٠٢٠ نقوم بحساب تكلفة الغذاء الصحي أو نمطه، وعالميا لأول مرة يكون عندنا أرقام نعرفها. فقد كانت تكلفة الغذاء الصحي في السابق ١٣ ريالا في اليوم للشخص الواحد، ولكي يتحقق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل، فلا بد من أن نعرف أن أكثر دول العالم لا يستطيع سكانها أن يحققوا هذا المتطلب؛ وهذا يعني أن التحديات كبيرة جدا، ولكن إن شاء الله الآن على الأقل عرفنا عندنا خط الأساس، وبإمكاننا أن نعمل عليه، ونحاول أن نزيد قدرة الناس على تحمل هذا النظام الغذائي.

مدير الندوة:

الدكتور محمد العمري: من المفيد أن نتعرّف على الدروس المستفادة من هذه الأزمات، ابتداءً من جائحة كورنا وصولا للأزمة الروسية الأوكرانية والتضخم الاقتصادي العالمي، ما الدروس المستفادة التي أخذها العالم من هذه الأزمات؟

الدكتور محمد العمري:

أولاً، وهو الأهم، أن تسعى الدول ليكون لديها إنتاج محلي قدر المستطاع يحقق على الأقل ما نسميه بالاكتفاء النسبي أو الأمن الغذائي النسبي، وهو أن يكون عندك على الأقل نصف احتياجك؛ وهذه طبعا تعتمد على الظروف والمعطيات الموجودة؛ فالتركيز على الإنتاج المحلي يغنيك عن الاحتياج إلى السوق العالمية والتذبذبات التي تحصل فيها.

وثانياً، عقد شراكات طويلة المدى مع كبار المنتجين والموردين بعقود طويلة، فإذا توافرت القدرة المالية لدى الدولة بحيث تستطيع أن تؤمن احتياجاتها بشكل مستمر وحتى في الظروف القاهرة (الحروب والأزمات) تبقى هذه العقود ملزمة للطرفين. مع الأخذ بعين الاعتبار أن السعي مطلوب في أوقات الشدة وفي الرخاء، في الأزمات، وفي غير الأزمات.

ثالثاً، التقليل من نسبة الفقد والهدر في الأغذية والمواد الأساسية: فهناك فقد كبير جدا في الغذاء على مستوى العالم، ومن المفترض أنه في ظل الظروف الحالية التي دقت ناقوس الخطر فيما يخص الأمن الغذائي يجب أن يكون هناك زيادة في الوعي لدى مختلف الشعوب بأهمية هذه الغذاء والقيمة المضافة له. نحن لا نتحدث هنا من ناحية دينية طبعا، فهذا واجب ديني في الأساس، وهو الحرص على عدم هدر الطعام، وربما الزملاء المشاركون في المحور الثاني يتوسعون في الحديث عن الفقد والهدر من خلال مبادرة المملكة.

مدير الندوة:

وهذا قد يكون أحد الحلول أيضا؟

الدكتور محمد العمري:

طبعاً، أحد الحلول ربما يتوسع فيه الإخوان أيضا في المحور الثاني عن السياسات الداخلية المتعلقة بهذا الشأن. الأمر الآخر هو دعم سلاسل الإمداد من خلال دعم الملاحة البحرية الوطنية بحيث يكون لها دورها وإسهامها في تأمين استيراد المواد الغذائية الأساسية. وكما تعلمون، بسبب جائحة كورونا والحرب الروسية فقد ارتفعت أسعار الشحن بشكل كبير جدا، وتبعها ارتفاع في تكاليف

التأمين وغير ذلك من التكاليف المتعلقة بالشحن والاستيراد وأسعار المنتجات الأساسية في بلدانها المنتجة لها، فهذه من الأشياء التي يفترض أن تؤخذ في الحسبان، للإسهام في تخفيض تكاليف النقل والشحن فيما يتعلق بالاستيراد.

المهندس عبدالله الدبيخي:

من الأشياء الطريفة أنه في أحد متاجر السوبرماركت في أوروبا يضع العامل المنقلة على ثمرة الموز فاذا لم تكن استدارتها جيدة يقوم برميها! والهدف هو عرض الثمار ذات المنظر الجذاب للشراء.

وهنا، أود أن أذكر نقطة مهمة جدا ثم أُكمل ما ذكره الدكتور محمد العمري. فما قدمته الدول للزراعة خلال السنوات الأربع الماضية بلغ ٦٣٠ مليار دولار، وقد عانت الحكومات من الزراعة، فالزراعة في بلدنا ليست مربحة على إطلاقها، وللعلم فمن دون دعم حكومي لن يحقق المزارعون أرباحا! من يتوقع أنه سيزرع اليوم ويربح غدا، هذا فيه إشكالية كبيرة جدا لأن الزراعة يترتب عليها تكاليف كثيرة ومتنوعة، وتحقيق الربح غير مضمون من دون توافر الدعم الحكومي.

دعني أُكمل ما ذكره الدكتور محمد، من معالجة الفقر، ومعالجة سلاسل الإمداد، فأنا أقول إن إنشاء شركات قوية جدا استكمالا لما بدأته (سالك) على غرار شركات (بنقي، وكارقل، ولام، وكوسكو). كانت الصين آخر من بدأ. كما بدأت كل من سنغافورة واليابان في الستينيات الميلادية من القرن الماضي. بدأت الصين بشركة كوسكو عام ٢٠٠٦، وقد أصبحت اليوم كوسكو منافساً قوياً جدا لشركات الغذاء العالمية الكبرى؛ فنحن في المملكة بحاجة إلى مثل هذا النموذج، إذ ليس المهم أن يكون لدي مزرعة وحسب، بل يجب أن

يكون عندي مزرعة وأمتلك مدخلات الزراعة، وتتوافر لدي كافة وسائل المناولة والنقل وما إلى ذلك من دعم لوجستي لإنجاح العملية برمتها. فمثلا في شركة البحري إلى ما قبل خروجي منها قبل أربعة شهور، لم ننقل أي كمية مهما قلّت لمؤسسة الصوامع؛ لأن عملية النقل فيها منافسة كبيرة، فنحن نفضل التكلفة الأرخص، إذ عندما تأتي شركة هندية تملك سفينة قديمة لا تنافس شركة البحري، فهي التي ستنقل لنا القمح، وليس على ناقل وطني؛ نظرا لأنه عندنا فتح مظاريف وإجراءات، ولكن المفروض أن الأمن الغذائي ألا يكون فيه فتح مظاريف، فالصين تقول لأرامكو نحن نأتي بسفننا لننقل البترول، لا تنقلوه أنتم بسفنكم لأنني أدعم ناقلي الوطني بهذه العملية، واليابان أيضا لا تسمح لأرامكو مثلا بأن تنقل البترول الذي تشتريه منها، بل هي مَنْ يتولى عملية النقل على السفن اليابانية.

مدير الندوة:

من يضع هذه السياسة؟

المهندس الدبيخي:

الدولة هي من يضع السياسة، فالصين تقول: أنا أورد لكم الحبوب بسفني وسأستورد منكم القمح أو البترول بسفني أيضاً لأن لدي ناقل وطني، وبالتالي صار عندك ناقلين بحريين في الصين من أكبر شركات النقل في العالم؛ لأن الصين تصر على أن الذي تصدره ينقل على سفنها، والذي تستورده ينقل أيضا على سفنها! لذلك لا بد أن يكون عندنا هذه الوطنية، بأن كل شيء ينقل في سفننا، فعندما يكون عندنا مثل تلك الشركة، أقصد شركة كوسكو الصينية، فإن سفننا هي التي ستتولى عمليات الاستيراد والتصدير فيما يتعلق بالمدخلات الزراعية

من اختيار البذور والزراعة والتخزين والمناولة والنقل حتى تصل إلينا في المملكة، وهذا هو ذاته الذي نفذته أمريكا من خلال دعم شركات (بوندي وكارقل ودرايفوس وأي دي أم) دعما لهذا الغرض.

الأمر الآخر، يجب أن ننتبه إلى أن العالم كما عملنا في البترول حين قلنا إننا لن نصدر البترول بصورته الخام، بل سنقوم بتصدير منتجات بترولية، فأصبحنا ننتج البنزين، ونصدره بدلا من تصديره مادة خام -داون ستريم- كما عملنا بالبتروكيماويات، فالدول المنتجة في العالم ستمتنع في المستقبل عن تصدير مادة القمح لنا، بل ستصدره على شكل دقيق أو حتى معجنات بحيث تكون قيمتها أعلى كما ذكرنا بالنسبة لمادة الذرة، بدلا من تصديرها كما هي بدولار واحد، أصبحت تصدر كورن فلكس بمبلغ ٣,٢ دولار، فهذا الاتجاه الذي أتوقع أنه سيكون.

مدير الندوة:

مهندس إبراهيم: هو التساؤل ذاته، أنا أسأل عن الدروس المستفادة اليوم من الوضع الراهن على المستويين الداخلي والخارجي؟

المهندس إبراهيم الربدي:

على المستوى الخارجي، أول شيء أتوقع أن العالم الآن بدأ يبني رؤيا جديدة لإستراتيجية الأمن الغذائي، بناء على المتغيرات الحديثة، وبخاصة أنه إذا حصلت أزمة في منطقة مؤثرة في الإنتاج الغذائي، وفي منطقة فيها تماس بين قوى كبرى، فهذه مؤثرة أمنيا وغذائيا، ومن شأنها أن تتسبب في إعادة بناء التحالفات الإقليمية والدولية. والأمر الثاني، ظهور تقنيات حديثة تساعد على إنتاج زراعي قليل التكاليف، وربما نستفيد منها، أو من الأفضل أن نكون داعمين لمثل

هذه التقنيات، وبخاصة نظرا لقلة المياه عندنا، وتطرف المناخ، فنحن في أمسِّ الحاجة إلى تقنيات حديثة، سواء بما يتعلق بتحسين التربة، وتوفير استهلاك المياه، وغير ذلك. أما على المستوى المحلي، فنحن أيضا بحاجة إلى إعادة تصنيف المواد الغذائية بناء على أهميتها؛ مثلا التمور الإنتاج عندنا أكثر من ١٠٠٪ ، أي أن لدينا اكتفاء ذاتياً وزيادة، كما يصل إنتاجنا لبعض الخضراوات إلى ٨٠٪ و٧٠٪ و٦٠٪، وإنتاجنا من البيض والدواجن يتجاوز ٦٠٪، فما هي الخطة أو الرؤيا التي توضح لنا الحد الأدنى لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛ سواء في حالة الاستقرار، أو في حالات الطوارئ. يجب أن يعلم الجميع أن المزارع هو صديق الأمن الغذائي، وأعتقد أن على وزارة البيئة مسؤولية كبيرة جدا، وعليها أن تجسّر الفجوة الموجودة بينها وبين المزارع، وبخاصة أن أوضاع المزارع والزراعة غير مستقرة من سنة لأخرى؛ ففي بعض السنوات يزرع المزارعون القمح ثم يتوقفون عن زراعته، ويتوجهون إلى زراعة النخيل ثم يتوقفون عن زراعة النخيل نتيجة إستراتيجيات قصيرة المدى ومعلومات مجزوءة وآنية، ولو كان عندنا إستراتيجية طويلة المدى، وأُخذ بالاعتبار المزايا النسبية والتنافسية لكل منطقة، وما هي المحاصيل التي تصلح لها بما لا يتعارض مع السياسة العامة للأمن المائي، لاستطعنا تحقيق نسب أعلى من المنتجات التي نحتاجها أو التي يمكن تسويقها دوليا، وبمردود أكبر.

مدير الندوة:

شكرا.

دكتورة ريم: التساؤل نفسه يعاد اليوم، فما هي وجهة نظرك، فيما يتعلق بالأنماط الغذائية؟

الدكتورة ريم السكيت:

في البداية، لدي إضافة على ما ذكره المهندس عبدالله، عندما ذكرت سعادتكم عامل السوبرماركت الذي يرمي حبة الموز ذات الشكل غير المناسب، فقد أصبح الآن هناك حملات لتوعية المستهلكين لشراء الخضار والفاكهة غير الجذابة شكلًا؛ لأن سعرها أرخص، وهي حلول من ناحية السلوك تدعم شراء بعض المنتجات وتسعى لمنع الهدر فيها.

أما من ناحية الدروس المستفادة، أتوقع أننا بحاجة لأن نفرق بين الحلول قصيرة المدى التي يتم اللجوء إليها في حالات الأزمات أو الطوارئ، التي تحتاج لتدخل مباشر، ومن ثم تأتي الحلول على المدى الطويل والتي تدعو هنا للنظر في مدى تأثيرها على الصحة وعلى الغذاء الصحي، الذي يعد هو الحل المثالي. كما يمكنني أن أقول إنه على المدى القصير وبخاصة في أوقات الأزمات، التي يرافقها تضخم في الأسعار في بعض الدول، والتحديات التي قد تطرأ في تلك الأوقات، فإنه من المهم العناية بأدوار الحماية الاجتماعية، وبرامج الضمان الاجتماعي، لحماية ذوي الدخل المحدود بشكل خاص، من تأثيرات تلك التحديات والمتغيرات؛ لأن التكلفة عليهم تكون أعلى بكثير من قدراتهم المالية، وتأثرهم يكون أكبر من الشرائح ذات الدخل المرتفع. ونحن هنا نتحدث على صعيد الدول بوجه عام، وكذلك فهي مشكلة أيضا داخل الدولة الواحدة، فهناك فروقات اجتماعية سواء على مستوى الدخل أو مستوى توافر السلع الأساسية، أو حتى عالميا بناءً على مدى توافر الأمن الغذائي؛ فانعدام الأمن الغذائي عند النساء أكثر منه عند الرجال، ففي كل الدول تتفاوت هذه النسبة، ولكن هذه الحالة مكررة تقريبا، فانعدام الأمن الغذائي عند النساء يبلغ ٣٢٪، مقابل ٢٨٪ عند الرجال، فعند التفكير بتأثيرات ذلك على المرأة وبخاصة في حالات الحمل والولادة والسنوات الثلاث الأولى من عمر

المواليد، وتأثيره على الصحة على المدى الطويل نجد أن التحديات كبيرة جدا، وينبغي على الدول والحكومات العناية بها ومعالجتها.

مدير الندوة:

بالنسبة لأدوات الحماية الاجتماعية: ذكرتِ دكتورة ريم أن الحماية الاجتماعية مهمة، هل هناك أدوات أو سياسات اليوم عندما نتحدث عن الحماية الاجتماعية، وكيف يمكن تحقيقها؟

الدكتورة ريم السكيت:

بالتأكيد هناك سياسات. فقد كان هناك توجه نحو إعطاء دعم للمنتجات التي يزداد عليها الطلب؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالخضار والفواكه فقد يخطر في البال العمل على تخفيض تكلفة هذه الأغذية لأهمية توفيرها للناس بأسعار مناسبة، ولكن الدراسات المتعلقة بهذا الأمر كشفت أنه من الأفضل إعطاء الدعم نقدا وبشكل مباشر لرب الأسرة، وهو الذي يتولى التوزيع وإدارة ميزانية الأسرة.

دكتور محمد العمري:

لعلي أضيف نقطة أخيرة ربما غابت عنا، وهي في ظل التحديات يفترض أن تتوسع الدول في إنتاج أو في إنشاء الوحدات التخزينية؛ سواء الصوامع أو المستودعات الكبيرة لمواجهة مثل هذه الأزمات. لعل هذه النقطة تكون من الدروس المستفادة سواء على النطاق الحكومي، أو نطاق القطاع الخاص؛ بحيث يكون هناك توجه للتوسع لتوفير طاقات تخزينية تستوعب توفير الأغذية الأساسية الإستراتيجية، وتخزنها، ليجري استهلاكها وفق خطة زمنية مناسبة، تتوافق مع التواريخ المحددة لصلاحيتها؛ لأنه خلال هذه الازمة، تبين أن بعض الدول ليس لديها إمكانية للتخزين.

الحوار والمداخلات:

مدير الندوة:

ننتقل الآن إلى أسئلة الجمهور الذي يشاركنا اليوم عبر منصة زوم، وبعدها ننتقل إلى الحضور هنا في القاعة، وآمل ممن يطرح سؤالا أن يحدد لأي من الضيوف المتحدثين يوجه سؤاله.

السؤال هنا يقول كيف يمكن إعادة تأهيل الدول العربية التي لديها بنية تحتية مناسبة جدا لزيادة المساحات الخارجية لإنتاج القمح، ليجعلها تكتفي ذاتيا أولا، ثم توفر نسبة معقولة من احتياجات العالم العربي؟ السؤال موجه لسعادة المهندس عبدالله.

المهندس عبدالله الدبيخي:

بالنسبة للدول العربية، أتوقع أن الأزمة هي أزمة تشريعات، فالدول العربية عجزت في الحقيقة، في توفير التشريعات التي تضمن حقوق المستثمرين، ومن يريد منهم أن يستثمر على نطاق واسع، وهذا ما يشكل التحدي الأول؛ أما التحدي الثاني فهو افتقار ما يسمى بشركات الزراعة المبنية على أسس كبيرة. مصر، على سبيل المثال، بعد القضايا المتعلقة بالإرث وتوزيع الأراضي، أصبح اليوم عندما يتوفى الشخص، فإن ورثته يقتسمون الأراضي ويوزعونها إلى قطع صغيرة غير قابلة لزراعة القمح الذي يحتاج إلى توفر مساحات كبيرة جدا من الأراضي، فلا يمكن أن تزرع القمح في أراضي صغيرة محدودة المساحة. التحدي الثالث في الدول العربية القضية المتعلقة بشكل

خاص بالسودان ومصر وهي قضية متعلقة بالماء، مع وجود مشكلة مياه النيل مع دولة إثيوبيا وقضية السد وما إلى ذلك، مثلا حصة السودان ١٨ مليون متر مكعب، وهم غير قادرين على استهلاكها، في حين أن مصر عندها نقص بسبب سياسات مختلفة، لا مجال لمناقشتها هنا؛ ختاما، في رأيي هذه هي أبرز التحديات التي تواجه العالم العربي.

مدير الندوة: سؤال من الجمهور،

دكتور محمد العمري اقتصر حديث سعادتكم على جانب الأمن الزراعي، الحبوب، لكن ماذا عن توافر الأمن الغذائي للمنتجات الحيوانية وغيرها، فهما مكملان لبعضهما بعضا؟

الدكتور محمد العمري:

بالنسبة للحوم، لا اعتقد أن عندنا مشكلة حاليا فيها، بل عندنا ثروة حيوانية جيدة، واللحوم لا تشكل هاجسا للأمن الغذائي بشكل كبير، صحيح أننا نستورد تقريبا ٤٣٪ من الدواجن، لكن يبقى ذلك ضمن المعدلات الآمنة.

مدير الندوة: سؤال آخر،

مهندس عبدالله، هل هناك فرصة حقيقية لوجود مبادرات تكامل بين بعض الدول العربية للتعاون في مجال الإنتاج الزراعي من حيث توافر مدخلات الإنتاج الأساسية وتوافر التمويل الاستثماري؟

المهندس عبدالله الدبيخي:

التمويل موجود، وقد عرضنا على إحدى الدول العربية -لا أريد ذكر اسمها- ووصل عرضنا لهذه الدولة بمبلغ ١٢ مليار دولار، ولكن

للأسف لم يتم الاتفاق، كما قلت سابقا لغياب التشريعات المناسبة اللازمة، وغياب النظرة الشاملة لإدارة هذه المشاريع! نحن بذلنا مجهودات كبيرة، وكان ذلك بتوجيه من قيادة المملكة، أن نركز على الدول العربية بالدرجة الأولى، وتم أيام سالك زيارة كل من السودان ومصر عدة مرات، ولكن الحقيقة لم تتكلل هذه الزيارات بالنجاح للأسباب التي ذكرتها.

مدير الندوة:

دكتور محمد العمري هذا أيضا سؤال وردنا، موجه لكم: ذكرتم سعادتكم أن روسيا وأوكرانيا تزودان العالم ب ٣٠٪ من إنتاج القمح الفائض عن حاجة هاتين الدولتين، فما الذي يميزهما عن باقي الدول حتى تمكنتا من الاستئثار بهذه النسبة من التصدير عالميا، وما الذي تفعله باقي الدول التي يزيد عددها عن ١٨٠ دولة؟

الدكتور محمد العمري:

طبعا لا روسيا ولا أوكرانيا هما أكبر الدول المنتجة للقمح، لكن هما أكبر الدول المصدرة بحكم قدرتهما على التصدير، والفائض المتاح لديهما كبير مقارنة بالدول الأخرى. تعد الصين مثلا أكبر أو ثاني أكبر دولة في إنتاج القمح بعد الاتحاد الأوربي، فهي أكبر دولة في العالم منتجة للقمح، لكن الاتحاد الأوربي كمجموعة اتحادية واحدة ينتج ٢١٪، بينما تنتج الصين ١٩٪ من جملة الإنتاج العالمي، وإنتاج الصين يُستهلك كاملا داخلها، وتعد الهند كذلك ثالث دولة منتجة للقمح في العالم، وهي تستهلك كامل إنتاجها، بل ربما أحيانا تلجأ للاستيراد من الخارج. فالظروف المحيطة بكل دولة، هي التي تحدد مدى قدرتها على توفير كميات متاحة للتجارة العالمية.

مدير الندوة:

شكراً. أعتقد أنه تبقى عندنا ما يقارب الخمس دقائق، أود أن أسمع منكم من خلال ما تطرقنا له، والمحاور التي وصلنا لها استنتاجاتنا وأبرز التوصيات التي يمكن أن تتحقق من خلال صانع القرار؟

دكتور محمد العمري:

كما ذكرت سابقا يفترض أن نشجع الإنتاج المحلي قدر الإمكان، إذا لم يترتب ضرر على التوسع في الإنتاج الزراعي، فقد يترتب ضرر على حساب المياه الموجودة، والمخزون الإستراتيجي منها؛ ما قد يؤدي لتحقيق مخزون إستراتيجي في الغذاء مقابل خلق خلل في المخزون الإستراتيجي في المياه. أيضا التوسع في إنشاء المستودعات ومناطق التخزين والصوامع وغيرها عنصر مهم جدا، وبخاصة لنا في المملكة العربية السعودية، وربما الزملاء يغطونه في المحور بالجلسة الثانية في هذا المنتدى، وهو الحدّ من الفقد والهدر. فقد تجازونا ٣٣٪ من غذائنا، أكثر من ٤٠ مليار دولار تفقد فقط في السلع الإستراتيجية، وهنا أتحدث عن الخبز مثلا. وهناك فواقد كبيرة جدا في الأرز وغيره، ولو ركزنا على هذه الجوانب ودعمنا الناقل الوطني البحري في حالات معينة، نستطيع من خلالها أن نقلل التكاليف ونعتمد عليه اعتمادا كبيرا، والمملكة سارية في هذا المجال حاليا، وحتى قبل أحداث الأزمات؛ فهناك عقود موثوقة مع موردين عالميين لتوفير احتياجات المملكة بشكل دائم ومستمر، والحقيقة فمن فضل الله تعالى، فإن الملاءة المالية موجودة لدينا، ولا نعاني في المملكة من توافر الغذاء في أي وقت، والمخزونات الإستراتيجية في المملكة تفي بحاجة البلد حاليا لأكثر من أربعة أشهر. ولعلي أتوسع في نقطة

كما تفضل المهندس عبدالله أننا لا نستطيع أن نخزن الغذاء لفترات طويلة، فنحن أمام سقف معين لا نستطيع تجاوزه، فالظروف المناخية في المملكة لا تمكننا من تخزين الغذاء لمدة طويلة، وقد يأتي مَن يقول لماذا لا يكون عندنا مخزون إستراتيجي من القمح لمدة سنة؟ فالقضية ليست تأمين مخزون إستراتيجي بقدر ما هي إمكانية الحفاظ على هذا المخزون في ظل ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة النسبية، وهذا المخزون إذا لم يتم معالجته باستمرار، فإنه يتلف ولا بد من عملية موازنة بينهما.

المهندس عبدالله الدبيخي:

أستكمل ما ذكره الدكتور محمد العمري، تأسيس شركة غذائية، ولا ينبغي أن نسميها زراعية، بل نسميها شركة غذائية متكاملة على غرار الشركات الكبرى هذه، أو محاولة الاستحواذ على إحدى تلك الشركات فربما يكون أجدى إذا تمكنا من ذلك. كما يمكن التوسع في أعمال الشركة الوطنية للحبوب، ومقرها في ينبع، بحيث يكون لها فرع في جيزان ويكون لها فرع في الخليج العربي، وهو بالطبع فرع مهم جدا. وإعادة محاولة التكامل مع الدول العربية، أنا طبعا لم أيأس وما أزال متفائلا إلى آخر لحظة أحاول مع عدد من الدول العربية أن يكون هناك تكامل. كانت لي زيارات إضافة إلى ما ذكرت بشأن السودان ومصر، كان لي زيارة إلى الجزائر وموريتانيا وكانت ممثلة بوفد رفيع المستوى من المملكة، ولكن الحقيقة هنالك عقبات كبيرة جدا تواجه تلك الدول، منها: غياب البنية التحتية، على فكرة وللمعلومية في الغرب السوداني في بعض المناطق وبعض الصور التي شاهدتها كميات هائلة جدا من ثمار المنجا تحت الأشجار، فلا يوجد طريقة لنقلها للخرطوم على سبيل المثال لتصديرها أو للاستفادة

منها بشكل آخر. أحد السودانيين صاحب طرفة قال لو قمنا بنقل هذه الكميات من المنجا إلى الخرطوم سوف تصل على شكل عصير! ولن تصل ثمارا؛ لأنها تمر في طرق ترابية يصعب نقلها من خلال تلك الطرق، في ظل غياب البنية التحتية.

أما إفريقيا، ففيها كميات هائلة جدا من المياه والأراضي الصالحة للزراعة، فوفرة المياه والأرضي كفيلة بسد حاجة العالم بأكمله، ولكن للأسف إن غياب البنى التحتية، وغياب التشريعات اللازمة، وغياب التثقيف الضروري للمجتمع، وغياب التدريب، ينتج عن ذلك كله مثل تلك المعوقات التي ما تزال تحول دون الاستثمار في هذا المجال. هذا من ناحية، والناحية الثانية المهمة هي أن عندنا فقط في الوطن العربي تجد أن المزارع هو مَن يتكفل بعملية الزراعة كاملة، فهو مَن يتولى شراء البذور والأسمدة والمعدات، وهو الذي يزرع، ومن ثم يسوّق المحصول؛ أما المزارع في باقي دول العالم يزرع فقط، فهناك مَن يأتيه ليقدم له البذور، ومَن يأتيه ليقدم له الأسمدة، ومَن يأتيه في آخر الموسم يأخذ من المحصول، وهو جالس في مزرعته أو محل إقامته، لا يشغل نفسه بشيء سوى الزراعة؛ ولذلك، حتى لو ذهبت إلى تركيا مثلا ستجد أن كل منطقة تزرع نوعاً مختلفاً عن المناطق الأخرى، فهناك مَن يقدم للمزارع المدخلات الزراعية، وهناك من يقدم له الاستشارة، وهناك من يراجع له قضايا المبيدات، ومدى احتياجه لها، وهناك من يأخذ منه المنتج؛ المزارع يزرع فقط. أما هنا، فإننا نضع كل شيء على كاهل المزارع بحيث نجعله يقوم بالدورة كاملة، ويتخبط ولا يعرف من أين يأخذ البذور، فيعمد لشراء بذور رخيصة جدا، ويتعب عليها ولا تعطيه الناتج الكافي. نحن في شركة سالك دخلنا للزراعة في أوكرانيا، وكان الهكتار ينتج طنين

ونصف الطن تقريبا أو أقل من طنين، وبعدها وصلنا إلى سبعة أطنان ونصف عندما استخدمنا بذورا معينة، وميكنة معينة، فقد استخدمنا حصادات وبذارات متطورة ومناسبة جدا، واستخدمنا الزراعة الدقيقة بحيث أنك بدلا من أن تبذر ويكون هناك خلخلة، تكون البذور مرصوصة بشكل معين، وكذلك تسقى بطريقة معينة، وتقدم الأسمدة بطريقة مدروسة، وفقا لما توصل له العلم، وهذه كلها مهمة جدا لتنوير المزارعين بشكل صحيح.

المهندس إبراهيم الربدي:

بما أننا الآن نسعى لبناء إستراتيجية للأمن الغذائي تعتمد على مخزون طويل المدى، هناك دراسة ميدانية محكمة عن الهدر. والدراسة هذه تتعلق بالإدارة المستدامة للنفايات، وجدنا أن إنتاج الفرد من النفايات؛ طبعا الصورة المجهرية للنفايات تنبئك عن سلوك صاحب المنزل من حيث نمطه الغذائي، وحجم أسرته، حتى أطلقنا عليها اسم «بصمة النفايات». وتفيد هذه البصمة بأنه من خلال برميل النفايات أستطيع أن أعرف الشخص وما هو نمط استهلاكه، ووجدنا أنه كلما قل دخل الأسرة، كلما زاد إنتاج النفايات على عكس ما كنا نتوقع، وكلما كانت الأسرة كبيرة أو لنقل كلما كان رب الأسرة متقدما في السن، كلما قل إنتاج النفايات، والأسرة الصغيرة تعد هي الأكثر إنتاجا للنفايات!

كان ٤٨٪ من النفايات عضوية، و ٣٠٪ منها أطعمة مطبوخة، فنحن نخزن في صوامعنا، ونضع برامجنا الإستراتيجية، ولكن في النهاية يقوم شريكنا الأساس -المواطن- برمي هذه المواد الإستراتيجية. أما في جانب التوعية، فتجد أن المواطن يستجيب لها، ولكن أحيانا

لا يجد قناة لتصريف هذا المنتج النهائي الذي هو أطعمة مطبوخة، (أرز، ومعكرونة، ومعجنات، وغيرها)، باقي الـ ٤٨٪ من المواد العضوية بقايا الخضار والأشياء غير المطبوخة، وكل هذه تعد اقتصادا لو استثمرت بطريقة صحيحة. لكن في الوقت الحاضر مئات الألوف من الأطنان تُرمى ولا يستفاد منها كسماد ولا كغذاء للحيوان، وفي الوقت نفسه، فقد استهلكت منا وقودا وسلاسل إمداد كتخزين ونقل وبيع، دعنا نقول إن قليل الدخل هو الأكثر هدرا!

الدكتورة ريم السكيت:

آمل أن أكون قد أقنعتكم بزيادة التركيز على المحور الصحي؛ لأنه هو فعليا من تعريف الأمن الغذائي الذي تبنته منظمة الغذاء العالمي، منذ العام ١٩٩٦. إن ما تحدثنا عنه هو أساس في الغذاء الصحي، ولا يمكننا تجاهله، وبخاصة في الوقت الحاضر، كما قلت الأمراض المزمنة التي أصبحنا نشاهدها في الدول النامية، والدول ذات الدخل المحدود، يعانون من أمراض السكري التي لم نكن نراها من قبل؛ إذ كنا نشاهد أمراضا معدية، ولكن حالياً مع الأسف فإن عادات تناول الطعام غير الصحي والرخيص، والاستهلاك عليه أكبر، فبالتالي إن حاولنا حل المشكلة، فإننا نضيف على المواطنين عبئا صحيا على مدى سنوات واقتصاديا كدولة أو حتى عليهم كأفراد أسرة، ويمكن أن أستشهد بأننا أجرينا دراسة في المملكة العربية السعودية، حاولنا أن نقيس فيها العبء الاقتصادي للأمراض المزمنة، وللسمنة كي نثبت علاقتها بالموضوع، وكشفت الدراسة عن أن ٥٪ تقريبا من الناتج المحلي ينفق في علاج هذه الأمراض. ناهيك عن تكلفة تأثيرها على الإنتاجية وعلى رأس المال البشري، وهو الذي قد يبدو رفاهية لدى بعض الناس. إننا نفكر بالجانب الصحي، ولكن أكاد أن أجزم بأنه

جزء أساسي من موضوع الأمن الغذائي.

مدير الندوة:

شكراً جزيلاً لكم جميعا؛ الدكتور محمد العمري، نائب المحافظ والمؤسسة العامة للحبوب والشؤون التنظيمية، والمهندس عبدالله الدبيخي، مستشار وزير الاستثمار، والأستاذ إبراهيم الربدي، مدير مركز التنمية المستدامة في جامعة القصيم سابقا، والدكتورة ريم السكيت، الأستاذ المساعد في جامعة الملك سعود لسياسات وبرامج التغذية، ومستشار في البنك الدولي، على هذه الإضافات القيمة التي أضفتموها في هذه الجلسة وأضأتم فيها على واقع وتحديات الأمن الغذائي الحقيقة والتغيرات العالمية.

ولعل أبرز الاستنتاجات في هذه الجلسة هو تشجيع الإنتاج والتوسع في إنتاج المخازن والصوامع، والحد من الفقد والهدر، وكذلك تأسيس شركة غذائية، وإعادة محاولة التكامل أيضا بين الدول العربية.

نكمل معكم في الجلسة الثانية في هذا المنتدى بعد استراحة قصيرة شكرا.

جزيلا لكم.

المحور الثاني

واقع الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، والتحديات المحلية.

المتحدثون

١. أ. د. سليمان بن علي الخطيب، الوكيل المساعد للزراعة، وزارة البيئة والمياه والزراعة.

٢. الأستاذ محمد بن إبراهيم الفوزان، نائب محافظ المؤسسة العامة للحبوب لشؤون الحبوب والمشرف العام على إستراتيجية الأمن الغذائي.

٣. الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز التركي، رئيس اللجنة الوطنية للزراعة وصيد الأسماك باتحاد الغرف التجارية.

مدير الندوة: الأستاذ جمال المعيقل، إعلامي.

الأستاذ جمال المعيقل- مدير الندوة

معنا في هذه الجلسة لمناقشة المحور الثاني كل من:

سعادة الدكتور سليمان الخطيب، الوكيل المساعد للزراعة في وزارة البيئة والمياه والزراعة، والأستاذ محمد الفوزان، نائب محافظ المؤسسة العامة للحبوب والمشرف على إستراتيجية الأمن الغذائي، والدكتور إبراهيم التركي، رئيس اللجنة الوطنية الزراعية لاتحاد الغرف السعودية.

الضيوف الأعـزاء، سنناقش خـلال هـذه الجلسة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين ومصادر الاستيراد، وسبل تجسيرها، والسياسات الزراعية المطبقة بين متطلبات الأمـن الغذائي وشحّ الموارد المائية، وكذلك الـدروس المستفادة من تجارب الماضي من القطاع الزراعي، والتوصيات في ظل تجارب الماضي وتحديات الحاضر والمستقبل، وكذلك المجال الزراعي والغذائي في المملكة بما في ذلك توضيح التقدم التقني في تسجيل التحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

قبل أن أبدأ، أعتذر من ضيوفنا الحاضرين معنا اليوم عن ضيق الوقت في الجلسة الأولى الذي لم يسعفنا لإتاحة الفرصة لكم لعرض مداخلاتكم، وسنضع ذلك في الاعتبار بإذن الله في هذه الجلسة.

لعلي أبـدأ معك دكتور سليمان والحديث سيكون عن خطوات المملكة، إذ إن الخطوات التي اتخذتها حكومة المملكة تعد خطوات استباقية نتحدث عنها هنا لإعـادة هيكلة منظومة الأمـن الغذائي انطلاقا من رؤية المملكة ٢٠٣٠، فما أبرز هذه الخطوات؟

الدكتور سليمان الخطيب

الدكتور سليمان الخطيب

شكرا أخي جمال، قبل أن أبدأ، في الحقيقة أود أن أتقدم بجزيل الشكر لمركز عبدالرحمن السديري الثقافي على هذه الدعوة، وهذه الاستضافة، وعلى الاختيار الجميل لموضوع مهم وهو الأمن الغذائي على الصعيدين المحلي والعالمي.

قبل الحديث في هذا الموضوع أحب أن أُذكر بالمُزارع الذي هو الحلقة الأولى في إنتاج غذائنا؛ نحن دائما نتناول طعامنا في بيوتنا، أو في أحد المطاعم، ونستيقظ في الصباح، نشرب القهوة، ولا نتذكر أن هذه القهوة، أو هذا الأرز أو الخبز الذي على موائدنا، قبل أن يصلنا، ويعد للأكل أو الشرب، فإن هناك رجلاً أو امرأة أمضى مدة ثمانية أشهر، أو تسعة أشهر، أو عشرة أشهر في حقله يعتني بالمحصول بحسب نوعه أو صنفه قبل أن يصل إلينا، وتناولناه طعاما على موائدنا وتذوقنا طعمه اللذيذ، وأخيرا شكرنا ربة البيت أو الطاهي الذي أعد لنا هذا الطعام، بينما في الحقيقة هناك جندي مجهول وراء هذا الطعام الذي وصلنا، هو المُزارع، وهو الأساس في حلقة توفير هذا الطعام والشراب.

إن اختيار هذا الموضوع مهم جدا، لنتحدث عن قضية موضوع الأمن الغذائي بمفهومه الشامل الذي ذكره الزملاء.

لدينا ثلاثة مفاهيم يجب أن تُفهم عندما نتحدث عن موضوع

الغذاء، هي: مفهوم الأنظمة الغذائية، ومفهوم الأمن الغذائي، ومفهوم الأزمات الغذائية. كل واحد من هذه المفاهيم الثلاثة له اعتبارات، وله تدابير، وله إجراءات. فمفهوم الأمن الغذائي يختلف تماما في قضية توفير السلعة وحدها على مستوى الوطن أو على مستوى المناطق؛ وعندما نتحدث عن النظام الغذائي فإننا نتحدث عن الإنتاج والاستهلاك والتخزين، حتى على مستوى النمط الغذائي، وبالتالي يدخل فيه السلوك الغذائي، وتدخل فيه السياسات والإجراءات المتبعة في الاستيراد والتصدير وما إلى ذلك، كل هذا يدخل في مفهوم النظام الغذائي.

إذا أردت أن أتحدث عن الأنظمة الغذائية وهذا هو المفهوم الذي بدأت تتحدث فيه الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية، ولكي نستطيع أن نوفر هذه السلسلة، لا يكفي أن نوفر الغذاء، وأنا ما زلت أهدره، ولا يكفيني أن أنظم الغذاء، وانا ما زلت أوفر غذاء غير صحي، وغير آمن، وغير مناسب لاحتياجات المواطنين، وسأتحدث عن أمثلة عندنا في المملكة في قضية الاستهلاك، وسأعطيكم مثالا واحدا في هذا المجال.

على مستوى العالم، يبلغ معدل استهلاك الفرد من مادة السكر ٦٤ جراماً يومياً، أما عندنا في المملكة فيبلغ استهلاك الفرد من السكر ١٠٤ جرامات يومياً! وهو نمط يجب أن يتغير، ولذلك نشكو نحن من ارتفاع أعداد مرضى السكري، ونسبة الإصابة بالسكر لدى المواطنين والمقيمين. نحن لدينا نمط مختلف تماما، هذا فقط لو تحدثنا عن السكر؛ أما قضية النشويات واستهلاكها أيضا، فهي قضية أخرى، وهذا يضغط علينا في منظومة البيئة، والمياه، والزراعة.

الآن، وفي ظل رؤية المملكة، أريد الحديث عنها في وقفات محدودة جدا، مفهوم الرؤية أساسا مفهوم جديد عاصرناه منذ بدأ الإعداد لها، برنامج التحول الوطني والمعني به في الرؤيا أحد برامج الرؤيا. هناك ١١ برنامجاً في الرؤية، وهناك مجموعة من الأهداف على المستويات الأول والثاني والرابع والخامس، ويأتي من ضمنها هدف تحقيق الأمن التنموي والغذائي، والذي تعنى به وزارة البيئة والمياه والزراعة؛ فقضية تَجمع كل الوزارات وكل الجهات المعنية بالغذاء تحت مظلة واحدة أو منظومة واحدة كي يعالجوا السياسات وليس الإجراءات التشريعية والتنظيمية.

الآن المطلوب اعتماد السياسات والإستراتيجيات؛ فينبغي معالجة التقاطعات المشتركة بين هذه الجهات الحكومية، ومعالجة المشاكل التي تواجهها، وهذا مفهوم جديد لم يكن موجودا من قبل، ربما كان ذلك في عام ٢٠١٦ تقريبا، وكان هناك استغراب في هذا الموضوع من ناحيتنا؛ لكن، بالفعل وبناء عليه، بنيت الخطط، وبني برنامج التحوّل، واشتمل على مجموعة من الأهداف، ومجموعة من المبادرات؛ وبنيت هذه المبادرات على التحديات الأساسية لكل قطاع. فهذا التحدي وُضعت له سياسات وإجراءات، وحتى تنفذ هذه السياسات والإجراءات، بنيت لها مبادرات، وهذه المبادرات لها مؤشرات أداء، وما زلنا نقيسها إلى يومنا هذا بمجموعة كبيرة جدا من المبادرات، بلغ عددها نحو ٥٤ مبادرة على مستوى الوطن. هذه كانت كلها مفاهيم جديدة لم يسبق أن عُمل بها، ولم يسبق تطبيقها، كما لم يسبق تضمينها في سياسات وإستراتيجيات الوزارات أو الهيئات المعنية في معظم الأعمال، بما فيها الأمن الغذائي، أو الغذاء وتوفيره، أو القطاع الزراعي بشكل عام. وبالتالي؛ حاليا من ضمن برامج الرؤيا قضية التخصيص، وقضية

جودة الحياة. لذلك، عندما نتحدث عن جودة الحياة، فإننا نتحدث عن توفير غذاء صحي وآمن ومغذي فعلا، وليس فقط أن أوفر غذاء وانتهى الأمر.

ومن برامج الرؤيا الأخرى، هناك برنامج اسمه برنامج التخصيص، وبرنامج آخر اسمه الرفاه، وبالتالي هناك برامج متقاطعة، عُولجت جميعها ضمن الإستراتيجية. وحاليا، ما يمكن تحقيقه مثلا في قضية تحقيق الرفاه، أنا لا أريد أن أوفر غذاء يفي بمتطلباتك، بل أريد تحقيق مستوى معيشة عال جدا يوفر مستويات أغذية، عالية الجودة، وذات تكلفة مناسبة أيضا، ومغذية في الوقت نفسه.

كذلك بالنسبة لقضية التنوّع في الغذاء، فكل ما يريده المستهلك من غذاء من أعلى مستوى إلى أقل مستوى يكون متوفرا باستمرار، واستدامة داخل البلد، وهذه هو الذي تُعنى به قضية الرؤيا، وهذا الذي تعني به برامج الرؤيا أساسا، والتي اعتمدت في بناء الإستراتيجيات؛ سواء كانت الإستراتيجية الوطنية للزراعة أو الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

مدير الندوة:

أستاذ محمد الفوزان: سؤال استدراكي نحن نتحدث عن إستراتيجية الأمن الغذائي، ونود أن نعرف ما هي مرتكزات هذه الإستراتيجية ومبادراتها.

الأستاذ محمد بن إبراهيم الفوزان:

في البداية، بدأنا في تفعيل حوكمة الأمن الغذائي بتشكيل لجنة للأمن الغذائي يرأسها معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، وعضوية

١٢ جهة حكومية. وكما تعرفون، فإن منظومة الأمن الغذائي منظومة شائكة ومتقاطعة مع عدة جهات، سواء على المستوى الحكومي أم على مستوى القطاع الخاص؛ لذلك أنشأنا هذه اللجنة، إضافة إلى أمانة للأمن الغذائي يرأسها معالي محافظ المؤسسة العامة للحبوب لمتابعة تنفيذ هذه البرامج بالإضافة إلى المكتب التنفيذي، والذي هو أشبه بمكتب إدارة المشاريع.

الأستاذ محمد بن إبراهيم الفوزان

بعد ذلك، جرى تنفيذ البرامج المحورية والأساسية في هذه الإستراتيجية، وكذلك اعتماد الميزانيات، وتوقيع المواثيق والاتفاقيات مع الجهات الحكومية الأخرى لتنفيذ هذه البرامج.

كانت هذه هي الانطلاقة الأولى، وكانت تمثل الاختبار الحقيقي في جائحة كورونا، التي تعد اختبارا حقيقيا للبرامج، وتنفيذها سواء على مستوى الخزن الإستراتيجي، أو حتى على مستوى الاستثمارات السعودية في الخارج، أو عل مستوى الإنتاج المحلي في المملكة.

مدير الندوة:

دكتور إبراهيم التركي، القطاع الخاص هو اليوم شريك أساس في تحقيق إستراتيجية الأمن الغذائي، إذ يقع على عاتقه الكثير من المسؤولية، وبخاصة فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير وتوفير هذه المنتجات. إلى أي مدى اليوم نعاني من فجوة بين الإنتاج

والاستهلاك الداخلي، وهل هناك بالفعل تحديات تواجهونها في هذا المجال؟

الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز التركي:

طبعا التحديات هي بمستوى الطموحات، فكلما كان طموحك عاليًا، أصبحت التحديات عالية. ونحن في المملكة العربية السعودية وبخاصة في ظل رؤية ٢٠٣٠ طموحنا عال جدًا. ومن المتوقع أن يصل استهلاك الأغذية والمشروبات في المملكة في عام ٢٠٣٠ إلى ٣٧٠ مليار ريال، وهذا رقم بالطبع كبير جدًا جدًا، من أي زاوية نظرت إليه.

لقد وَضعت وزارة البيئة والمياه والزراعة مستهدفات كبيرا جدا في رؤية ٢٠٣٠ في القطاع الخاص، ونحن نرحب بها ونؤيدها تماما؛ وهذا يعني رفع معدل إسهام الناتج المحلي الزراعي من ٦٥ مليار ريال في بداية الرؤيا إلى ١٣٠ ملياراً؛ ما يعني مضاعفة الناتج خلال ١٢ سنة، وهو رقم كبير جدا. والآن بعد أحداث جائحة كورونا، وبعدها الحرب الروسية الأوكرانية، تنامى اهتمام كبير في موضوع الميزان التجاري الزراعي، وأصبح هناك اهتمام أكبر لتحسين الميزان التجاري الزراعي، وأُقر برنامج ضخم جدا أعلن عنه معالي وزير البيئة والمياه والزراعة ب٩١ مليار ريال لعدة سنوات محدودة ٣ أو ٤ أو ٥ سنوات.

كل هذه الأمور تضع أمام القطاع الخاص تحديات كبيرة جدا. وفي الحقيقة، فإن مجال القطاع الخاص ليس فقط في الاستيراد والتصدير. فالإنتاج المحلي جله من القطاع الخاص، وجميع المزارعين يعدون من القطاع الخاص. نحن في اتحاد الغرف السعودية نمثل ٢٨ غرفة، وعندنا مئات الآلاف من المزارعين وموردي البذور والأسمدة والذين يعملون في سلاسل الإمداد كلهم قطاع خاص.

الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز التركي

والرؤيا اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على القطاع الخاص كي يسهم في تنفيذ برامج الرؤيا، إذ تقوم الدولة بعمليات التنظيم، والتشريع، وسن القوانين لهذا القطاع. وكما تفضلت أستاذ جمال، فإن هناك مسؤولية كبيرة، وأنني بصراحة أرى أن هناك فرصة كبيرة لمعالجة هذه التحديات، وهذه الفرصة هي الاستثمار في علوم الأمن الغذائي، والذي يمكن أن أعلق عليها في الجولة القادمة من الأسئلة.

وأنا أتصور أن الاستثمار في علوم الأمن الغذائي استثمار مجد جدا، ويمكن أن أعطيكم أمثلة، إن شاء الله، أحاول من خلالها أن أبين لكم فيها، أنه فعلا استثمار، ويمكن أن يُلتفت إليه بشكل كبير جدا، وأقول لكم: "إن البطاطس من لبنان، والثور من تكساس، والماء في السماء"!

مدير الندوة:

لكن دكتور سليمان: أثناء الحديث عن الإنتاج والاستهلاك، كان هناك عدد من المبادرات لتحقيق اكتفاء ذاتي عبر دعم القطاعات زراعيا. نتحدث هنا عن دعم الأمن الغذائي من خلال مبادرات مشروعات الدواجن، ومشروعات البيوت المحمية، ومشروعات الاستزراع المائي، وتحقيق التنمية الريفية، هل نجحت هذه المبادرات في سد الفجوة أو ردمها بين الاستهلاك والإنتاج داخليا ومحليا؟

الدكتور سليمان الخطيب:

لم نقرر ذلك حقيقة، أنا سأعطيكم مثالا، من هي أكبر دولة مصدرة للغذاء في العالم؟ إنها الولايات المتحدة الأمريكية، إنها تصدر بحدود ١٠٪ من صادرات العالم أجمع. والسؤال الآخر: من هو أكبر مستورد للغذاء في العالم؟ أيضا هي الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تستورد ٩,٨٪ من الصادرات العالمية. إذاً؛ الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مصدر وهي أكبر مستورد! فهذا يعني أنه أي دولة في العالم ستبقى محتاجة إلى استيراد احتياجاتها للأغذية، وستصدر أيضا أغذية. ونقرر حقيقة أخرى وهي أن المملكة تصنف على أنها دولة مستوردة للغذاء، لكن ترتيبنا في العالم مع دول مجموعة العشرين بالمرتبة السابعة، بعجز في المملكة تقريبا بحدود ١٦,٤ مليار دولار. لكن هناك دول قبلنا، الصين قبلنا، واليابان هي أول دولة بالرغم من أنها دولة كبيرة منتجة للغذاء. فالمملكة أساسا تصنف على أنها من ضمن أكبر عشر دول من حيث الشحّ المائي، وهذه حقيقة معلنة تعلنها الأمم المتحدة ومنظمة الغذاء العالمي، ونحن نختبرها في مجال إنتاجنا.

دعني استخدم هذا التعبير: قضية أنني سأكتفي ذاتيا في المملكة بكل السلع، هذا كأنك تقول لي أزرع طماطم في القمر! بهذا المفهوم يعني من الصعب جدا أن نكتفي ذاتيا، لو قلت لي الآن المملكة تستورد غذاءها، فكم هي كمية المياه المستوردة في مفهوم الغذاء في المملكة؟ أنا أقول لك إننا نستورد بحدود ٢٥ مليار متر مكعب من المياه، وهذه هي الكمية المستهلكة في دول المصدر لإنتاج ما نستورده من قمح، وذرة، وفول صويا، وأرز.

مدير الندوة:

تقصد استهلاك السلع من المياه؟

الدكتور سليمان الخطيب:

أحسنت، يعني إننا الآن نستورد المياه، أطلق عليه أي اسم: استمطار، أو استيراد الاستمطار، فأنا أستورد السلع التي يُنتج معظمها بالأمطار، وليس بالمياه الجوفية، وهذه حقيقة أخرى في قضية أوكرانيا، أو في كندا، أو في غيرها. فإنهم نادرا جدا ما يستخدمون المياه الجوفية في ري المحاصيل الزراعية، أما نحن فإننا نستخدم المياه الجوفية في الري، وهذا أيضا عائق من المعوقات المستدامة في قضية الزراعة في المملكة. هل تستطيع المملكة أن تستمر بإنتاج زراعي حاليا في حدود ١٣ مليار متر مكعب من الماء، مضافا إليها ٢٥ مليار متر مكعب، نحن نتحدث عن ٣٥ مليار متر مكعب أو ما يقارب من ٤٠ مليار متر مكعب من الماء سنويا حتى نستطيع أن نكتفي ذاتيا؛ هذا مستحيل، ولن يحصل. حتى عندما ننظر إليه من المفهوم العلمي، ونتحدث عن التغيّر المناخي، هل سيكون في صالح المملكة، أم ليس في صالحها؟ بعض الدول سيكون التغير في صالحها كالاتحاد الأوربي، مثلا، وهذا عجيب جدا، والمشكلة هي أن هذه الدراسة خرجت من «وكالة البيئة الأوروبية»، وتقول إن المملكة صنفت على أن تأثرها بتغير المناخ سيكون ناقصا (-٥ إلى -١٥٪) في إنتاجها الزراعي، في حين أنه سيزداد إنتاج أوروبا من (٥ إلى ١٥٪)، وكذلك في المستقبل حتى عام ٢٠٨٠ ستكون المملكة متأثرة بالتغير المناخي سلبا، وليس إيجابا، حسب تقديراتهم.

لكن الله سبحانه وتعالى وحده هو الذي يعلم ما الذي سيحصل.

عندنا مؤشرات تقول عكس ما ورد في دراسة وكالة البيئة الأوروبية؛ فنحن وعدنا اللّه عز وجل أنه لن تقوم الساعة حتى تتحول بلادنا جنات وأنهارا، وهنا ننتظر هذه البشارة. لكن يجب أن ننظر إلى هذا الموضوع بهذه الصورة، وبهذه الدقة، دعني استحضر حديث الرسول عليه الصلاة والسلام (إن المُنبَتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى)، و«المُنبَتَّ» هو الشخص الذي يسير بسرعة عالية، وعنده دابة، فمشى بسرعة، وأجهد دابته، فماتت الدابة، وبهذا يكون لا قطع الأرض، ولا أبقى الدابة التي تعينه في مسيره، أي لم يحافظ على دابته فتبقى عنده ينتفع بها، فليس من المعقول أنني سأذهب إلى الاكتفاء الذاتي، وفي المقابل عندي أصلا شح في المياه معروف ومؤكد.

مدير الندوة:

دعني أسأل عن نسب الاكتفاء الذاتي المنطقية من وجهة نظركم اليوم التي نستطيع أن نقول إنها آمنه، ونستطيع القول بعدها إن عندنا أمناً غذائياً؟

الدكتور سليمان الخطيب:

هو كل سلعة لها نسبة، حاليا الإستراتيجية الوطنية للزراعة، والدراسة التي نفذتها وتخفيض العجز في الميزان التجاري والزراعي والغذائي تشير إلى مستهدفات طموحة جدا.

حاليا حققنا في عام ٢٠٢١م ٦٥٪ اكتفاءً ذاتياً في قطاع الدواجن، وفي عام ٢٠٢٢ أتوقع أن هذا القطاع وصل إلى ٦٧٪ نتيجة دعمه بقروض. دعني أقول لكم إن سياسة الوزارة مع صندوق التنمية الزراعية تقوم على اعتباره الذراع التنفيذي الذي تنفذ به الوزارة سياساتها حتى الآن، وخلال السنوات الأربع الماضية ارتفعت قيمة

القروض التي دُعمت فيها القطاعات الزراعية ٤٠٠٪، فهذا الدعم البالغ ٤٠٠٪ تم توجيهه كله لقطاعات زراعية نُميت بصورة مستدامة تعنى بالبيوت المحمية، وبقطاع الدواجن، وبتربية الماشية المكثفة، وبالاستزراع السمكي. فالمملكة تنتج حاليا في إحدى شركاتها نحو ٧٠ ألف طن من الأسماك، وهذه واحدة من شركات الاستزراع السمكي فقط، وتسهم تقريبا بنسبة تصل إلى حدود ٤٠٪ من مجمل المنتج المحلي من الأسماك البالغ بحدود ١٨٨ ألف طن.

- هل تذهب هذه الأسماك للتصدير؟

- نعم يتم تصدير جزء منها.

- إذاً، نحن بحاجة لأن نغيّر نمطنا الغذائي، كي نأكل الأسماك على موائدنا؟

الأسماك، للأسف أنا أتحدث لك الآن، معدل استهلاك الأسماك للفرد عندنا في المملكة يبلغ ٢٥ جراماً فقط في اليوم، في حين في العالم يبلغ معدل استهلاك الفرد ٥٤ جراماً يومياً؛ فلا بد أن يتغير النمط الاستهلاكي. الوزارة تستهدف أن يكون إنتاجها السمكي بحدود ٦٠٠ ألف طن، بحلول عام ٢٠٣٠، وهو قطاع ينمو بشكل كبير جدا، ومدعوم من قبل برامج الوزارة ومبادراتها، ومدعوم من قبل صندوق التنمية الزراعية. وعندما تتحدث عن «الديلي برودكت» فيما يتعلق بالألبان لدينا اكتفاء بحمد الله، وهو يصل إلى أعلى من ١٢٩٪ في عام ٢٠٢١م، وأيضا جزء منه يصدر للخارج، وهذه هي قضية المحافظة على توفير سلسلة إمداد، والميزان التجاري والمحافظة عليه مثل ما ذكرت مثال الاستيراد والتصدير من قبل الدول فهذه هي البرامج التي نتبعها في الوصول. سأتطرق أيضا لسلعة واحدة ثم اكتفي،

وهي قضية القمح، فهو واحد من السلع التي تستهدفه الوزارة حاليا لتوطين الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي، فإذا حذفنا منها ٣٣٪ التي تحدث عنها الدكتور محمد في قضية المخبوزات وغيرها، حاليا كنا في عام ٢٠١٦ ننتج ٦٠ ألف طن، وفي عام ٢٠٢١ وصلنا إلى ٦٢٠ ألف طن، وفي عام ٢٠٣٠ نتوقع أن نصل إلى ٢ مليون طن، لكن أيضا هناك نمو سكاني متوقع قد يصل إلى ٤٥ أو ٥٠ مليون نسمة، أو في هذه الحدود. ومع تطور السياحة، ومع دخول مزيد من الاستثمارات فإننا نتوقع أن يكون هناك استهلاك، فيجب أن نفي بالمتطلبات الأساسية لتوفير الحد الأدنى من الاحتياج، وليس الحد الأدنى عند حدوث الأزمات الغذائية.

مدير الندوة: جميل،

أستاذ محمد الفوزان: سؤالي هنا عن حصة المملكة من واردات الحبوب عالميا، إذ إننا نتحدث اليوم عن الاستيراد والتصدير، فما هي حصة المملكة؟

الأستاذ محمد الفوزان:

في البداية، أود أن أتحدث عن الخزن الإستراتيجي، وأنطلق منه للنسب. نحن في الخزن الإستراتيجي حددنا ثماني سلع إستراتيجية، يفترض أن يكون لها خزن إستراتيجي داخل المملكة، وهي: القمح، والأرز، والسكر، والزيوت النباتية، ومدخلات الأعلاف: الذرة، وفول الصويا، والبرسيم، والشعير.

وبطبيعة الحال، فإن القمح أو أغلب السلع لا تزيد عن ٣٪ من الإنتاج أو المتاح عالميا للشراء، فإذا أخذنا القمح مثلا، فإن استهلاكنا

من القمح يقدر بـ ٣ ملايين طن، إذا استبعدنا الإنتاج المحلي البالغ بحدود ١,٥٪. وإذا انتقلنا إلى الأرز فإن النسبة هي ٢,٣٪، وأود أن أشير إلى أننا نعتمد على الأرز البسمتي، وهو أكثر نوع من أنواع الأرز قبولاً لدى ذائقة الناس، ويفترض أن نشجع الناس أو المجتمع ضمن برامج الفقد والهدر على التنويع في الذائقة، ونجرب الأرز الفيتنامي، والأنواع الأخرى، ونقلل من الاعتماد على الأرز البسمتي.

أما فيما يخص الشعير، فهذه السلعة ربما تشكل تقريبا أعلى نسبة وهي ١٦,٧٪، وكنا في عام ٢٠١٦ نستورد ٥٠٪ من المتاح عالميا للمملكة. واليوم انخفضت الكمية المستوردة جراء الوعي في مجال الأعلاف، وتعدد الاستهلاك لمدخلات الأعلاف الأخرى، وعدم الاعتماد على الشعير وحده.

الذرة تقريبا بحدود ٢٪، وفول الصويا تقريبا بحدود ١٪ من المتاح عالميا. وإذا نظرنا إلى هذه النسب بنظرة عامة، نجد أن المناشئ العالمية تغطي احتياج المملكة، فلو أخذنا مادة القمح على سبيل المثال نجد أن عندنا ثلاثة مصادر لتأمين القمح: المصدر الأول هو الإنتاج المحلي، وهذا أساسي لا بد أننا نكتفي فيه داخليا في المؤسسة، والمصدر الثاني مبادرة المستثمرين السعوديين في الخارج، فقد بدأنا في عام ٢٠٢٠ وكانت أول ترسية مع سالك تقريبا ٦٥ ألف طن وهي حمولة باخرة، وبعدها أصبح هناك نمو ووصلنا إلى ٣٥٥ ألف طن في ٢٠٢١، وهذا العام تم التعاقد مع الاستثمارات السعودية في القمح لاستيراد ٧٢٠ ألف طن، وهذه نسبة ممتازة مع القمح المحلي، والمصدر الثالث هو الشركات العالمية المؤهلة والموثوقة في المؤسسة العامة للحبوب لنؤمن بقية الاستهلاك.

استهلاكنا من القمح تقريبا من ٣,٥ إلى ٤ ملايين طن حسب المستهدفات والبرامج السياحية الآن، والحج والعمرة، هذا بشكل عام.

مدير الندوة: جميل، فيما يخص واردات المملكة من الحبوب، كم تبلغ حصتنا عالميا؟

أنا فرزت كل سلعة على حدة، وهي القمح ١,٥٪

- **الرقم المجمع لها كلها؟**

يعني تقريبا في حدود ١٥ مليون طن.

مدير الندوة: دكتور إبراهيم:

الحديث عن التحديات المحلية التي تواجه المزارعين، وعلى وجه التحديد صغار المزارعين ووصول إنتاج هذه المزارع إلى الأسواق وحتى تصديرها، وأبرز التحديات التي يواجهونها؟

الدكتور إبراهيم التركي:

هناك تحديات عديدة، قد يكون على رأسها موضوع المياه، ولكن هناك تجارب أو أمثلة واضحة عندنا في المملكة يمكن التعلم منها، ويمكن كذلك التخفيف من هذه التحديات. أضرب لكم فقط مثالين، ولكن هناك أمثلة كثيرة في الحقيقة. سأضرب مثالا من القطاع الخاص، ومثالا آخر من القطاع العام.

أبدأ بالقطاع العام، عملت المملكة العربية السعودية على مشروع بحثي مع الحكومة الهولندية لتطوير زراعة البطاطا، وكما بينت لكم قبل قليل، يقال لك إن البطاطا في لبنان، ولا يقال لك إن هناك بطاطا

في السعودية، ففي تلك الفترة، وباستخدام العلم استمر المشروع نحو ٢٠ سنة استطعنا في المملكة العربية السعودية أن نكون بلداً منتجاً للبطاطا وبجدارة. وفي الحقيقة بشهادات عالمية، شركة الببسي وهي من شركات الأغذية الكبيرة ترى أن البطاطا السعودية تعد من أجود أنواع البطاطا في العالم. فقد كان ترتيب المملكة العربية السعودية في البطاطا كما تتبعته منذ أربعين سنة إلى الآن، كانت المملكة في بداية المشروع هذا ٩٣ على مستوى العالم، وعندما انتهى المشروع في نحو عام ٢٠٠٠ أصبح ترتيب المملكة ٢٤، أي أن ترتيب المملكة قفز نحو ٧٠ مرتبة، وهذه القفزة لا شك أنها تعد قفزة كبيرة جدا.

مدير الندوة:

ما الميزة النسبية التي تميز البطاطا السعودية؟

الدكتور إبراهيم التركي: أعتقد أن النقطة الرئيسة فيها هي الاستثمار في العلم، ولنعلم أنه ليس هناك شيء مستحيل كما يقال، وما فعله غيرنا يمكن أن نفعله نحن بتوظيف العلم. فالعِلم هو ذلك السحر الذي يقود للنجاح، وحتى يكون هناك أمثلة كثيرة، ففي الحقيقة أننا في المملكة كنا شعب لا نعرف زراعة البطاطا، ولا حتى كنا نعرف كيف نأكلها، واليوم تعد البطاطا المحصول الثاني أو الثالث بعد التمور، وكان ترتيبنا كما قلت لكم ٩٣ في بداية المشروع، وأصبح ٢٤ في نهايته، وهذا ترتيب متقدم جدا، ولكن توقف هذا المشروع عام ٢٠٠٠.

مدير الندوة:

هذا اثبات على قدرتنا على تغيير الأنماط!

الدكتور إبراهيم التركي: أكيد، هناك أمثلة أخرى، وبعد ذلك تراجع ترتيبنا بعد تراجع المشروع إلى المرتبة ٣٠ و٣٤، ولكن هذا مثال استثمرت فيه حكومة المملكة العربية السعودية في هذا المشروع -ليس لدي رقم دقيق- ولكن أقصى رقم دقيق وصل له هذا الاستثمار هو ١٠٠ مليون ريال، وكان العائد السنوي لهذا المشروع يفوق الـ ١٠٠ مليون ريال، هذه النقطة التي أريد أو أوضحها أن الاستثمار في العلم ليس ترفا، فالعلم لأجل العلم! لا بل هناك جوانب كثيرة جدا إذا اُستثمرت في العلم بشكل صحيح وأصبحت السياسات العامة منسجمة مع هذا الاستثمار، فإنها ستحقق عائداً عالٍ جدا.

ذكرت سعادة الدكتورة ريم مثالا، ولكن لم يسعفها الوقت كي تشرحه، وهو الاستثمار في الغذاء الصحي، فيمكنك أن تستثمر ريالا في غذاء صحي، وتوفر على المجتمع ربما ٧ أو ١٠ ريالات، هذه أدلة علمية موجودة ويمكن أن نستثمر فيها، وهذا جزء من الأمن الغذائي. هذا مثال من القطاع العام.

وأما مثال القطاع الخاص، فهو في مجال الألبان، ففي المملكة اليوم تُنتج البقرة في المتوسط أعلى من هولندا، وأعلى من ألمانيا، وأعلى من فرنسا، وأعلى من إيطاليا، وأعلى من كثير من دول العالم، بل إنها في عام ٢٠٢٠ الذي توفر فيه إحصائية للأمم المتحدة، فقد كان إنتاج البقرة في مَزارع المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم.

أعتقد أن هذا مثالاً للنجاح، ولا يكفي طبعا أن يكون هو المثال الوحيد، نحن نحتاج مليون مثال. ومثل هذا المثال يمكن أن نطبقه على جميع الأغذية، وسأعطيكم أمثلة أخرى إن شاء الله تعالى. ولكن،

ماذا فعلوا؟ وما الذي حصل في صناعة الألبان؟ قلت قبل قليل إن البطاطا في لبنان، والثور في تكساس، فقد تم تعيين شخص ليس لديه خبرة في الألبان رئيساً لمجلس إدارة إحدى شركات الألبان، وقام بزيارة للموقع، -وربما بعضكم يعرف هذه القصة- وأثناء الزيارة لم يشاهد ثيران، ولم يكن هناك سوى أبقار من جنس الإناث، فاستهجن ذلك وقال بأنه لا بد من إحضار ثيران، فبينوا له أن هناك تلقيح صناعي ولا داعي لوجود الثيران هنا في المزرعة، وغير ذلك، ولكن الثور في الحقيقة موجود في تكساس وليس هنا في حرض، ولا في الخرج ولا غيرها، فاستغرب ذلك، ولم يستوعبه، فأصر على وجود الثيران في المزرعة، فقاموا بشراء نحو ٢٠ ثوراً، وتركوها في منطقة معينة حتى لو جاء رئيس مجلس الإدارة المذكور مرة أخرى لا يزعجهم مرة أخرى بالسؤال عن الثيران. إذاً، البطاطا ليست فقط في لبنان، ولكن الثور ما يزال في تكساس! وهذا مثال آخر على الاستثمار في العلم، استثمروا في نقل الأجنة، واستثمروا في التبريد، واستثمروا في أشياء كثيرة، حتى وصلت إنتاجية البقرة في مَزارع المملكة العربية السعودية إلى ما وصلت إليه. لقد وصلت إلى المرتبة الثانية في العالم، وهناك أمثلة أخرى سأعطيها لك في المستقبل إذا أحببت عن موضوع ما.

مدير الندوة:

دكتور سليمان، هناك حاجات تقودها إستراتيجيات الأمن الغذائي وهناك إستراتيجيات الأمن المائي وجميعها تصب في موضوع الأمن القومي، والسياسات أيضا المرتبطة في هذه المفاهيم، كيف يمكن أن تسهل أو توصلنا إلى مستهدفات الأمن الغذائي بدون المساس بالأمن المائي؟

الدكتور سليمان الخطيب:

سأتحدث عن عدة موضوعات، وأحد هذه الموضوعات المهمة يمكن أن يكون حديث المزارعين حول قضية إيقاف أو تنظيم زراعة الأعلاف في المملكة. وقد بدأ هذا الإيقاف قبل أربع سنوات تقريبا، عندما بدأنا نرى آثاره على المياه الجوفية وكميتها ومنسوبها؛ فلم يكن من الممكن الاستمرار في استهلاك ٢١ مليار متر مكعب سنويا لزراعة أعلاف كي نوفر اللحوم الحمراء في المملكة. فقد كان هذا الأمر صعبا جداً، ولم يكن من الممكن أن نزرع مثلا شعيراً كي ننتج ٦ أطنان من الهكتار الواحد لأغذي بها الحيوان كي يُنتج لنا بكل ١٢ كيلو غراماً من الشعير كيلو غرامًا واحدًا فقط من اللحوم الحمراء؛ في حين أنه يمكننا باستخدام كيلو غرام واحد فقط من القمح ما يعادل إنتاج كيلو غرام واحد من الشعير، وهذا غذاء مباشر للإنسان، بمعنى أن كل ١٢ كيلو غرام من الشعير يعادل كيلو غرامًا واحدًا من القمح، فكان لا بد من أن ننظم هذا الموضوع بحيث نستهدف بالمياه المتوافرة لدينا بحسب الدراسات التي نفذتها الوزارة. ثمة شركات استشارية متنوعة نفذت تلك الدراسات، كي نتجه للمحافظة على ما حُقق من مكتسبات، وبالتالي توجهنا إلى دعم قطاعات أساسية في القطاع.

دعني أعطيك مثالا، فقد توجهت المملكة للاكتفاء من الخضار بنسب عالية جدا، وحققت البطاطا عندنا ما يشبه الاكتفاء الذاتي. كما نستورد فقط التقاوي والبذور، وحاليا ندعم إحدى الشركات الكبرى في المملكة كي تستثمر في قطاع الميني تيوبر لتقاوي البطاطا كي نستطيع أيضا أن نوفر سلسلة إمداد كامل للبطاطا. وجهت المملكة استثماراتها خلال العام ٢٠٢٠ وهنا أيضا أخذنا دروسا كبيرة جدا

من جائحة كورونا، تفتحت العيون على ثغرات موجودة، واستطعنا أن نسدها، فكان عندنا نحو ٣٥ أو ٣٧ مشروعا متعثرا لأسباب مختلفة؛ إما لعدم توفير التمويل التشكيلي أو الإنشائي أو توقف المشروع؛ فجرى دعم هذه المشاريع خلال جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ كي نستطيع أن نفي بمتطلبات السوق المحلية واحتياجاتها من الخضار، وبالتالي حاليا تحقق لدينا اكتفاء ذاتي من الخضار في معظم المحاصيل، ولعل المُشاهد حاليا عندما يذهب إلى المجمعات التجارية والأسواق العالمية يجد تنوعا كبيرا في مستوى الخضار المتوافر من المنتج محليا، وبمستويات عالية الجودة، كل هذه المنتجات تم دعمها خلال السنوات الأربع الماضية. إذ تم مضاعفة البيوت المحمية المنتجة للخضار بنسبة ١٠٠٪، فقد كان عندنا وفق إحصائية عام ٢٠١٥ نحو ٣١٠٠ هكتار، والآن هناك ما يزيد عن ٦٠٠٠ هكتار. وعندما نتحدث عن زيادة الاستثمار في البيوت المحمية، فإن ذلك يعني بالضرورة زيادة الإنتاجية، وهذا واحد من المشاريع الأساسية التي تضعها وزارة البيئة والزراعة بعين الاعتبار، عندما تستهدف قطاعا ما من القطاعات.

الدور في زيادة الربحية والإنتاجية يعتمد بشكل أساس على التقنيات. عندنا مجموعة من القطاعات نستطيع أن نفاخر نحن بها في المملكة بدون أي تحفظ، ولنقل قطاع الألبان مثلاً، إذ يعد هذا القطاع عندنا من أفضل القطاعات المتطورة على مستوى العالم، وقطاع الدواجن عندنا متطور بشكل أساسي، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع البيوت المحمية.

التقنيات المستخدمة عندنا عالية جدا، وربما تكون هي الأقوى والأفضل على مستوى العالم. قطاع الاستزراع المائي، والاستزراع السمكي أيضا من القطاعات المتطورة وتعمل بأفضل التقنيات، فهي

دروس تؤخذ من المملكة في قضية زيادة الإنتاجية. مثلا التحول الغذائي حاليا في قطاع الاستزراع السمكي هو الأعلى في المملكة، وهذه تجربة ينشدها كثير من دول العالم كي تصل إليها؛ فحاليا هذا هو الذي نستهدفه في قطاع الزراعة بشكل أساس. إننا نستهدف قطاعات محددة يكون لنا فيها ميزة نسبية، وربما نتحدث فيما بعد عن استدامة هذه القطاعات بالبحث عن مدخلات إنتاج مستدامة تفي بمتطلبات كل هذه القطاعات.

مدير الندوة:

أستاذ محمد، متلازمَين مهمَين جدا هما الأمن والهدر، حديثنا عن الأمن الغذائي يقودنا للحديث عن الهدر الغذائي، كان لكم في المؤسسة العامة للحبوب مبادرة تختص أو تركز على الحدِّ من الفقد والهدر الغذائي. حدثنا عن أهدافها، وإلى أي مدى وصلتم، وما هي أهم إنجازاتها حتى الآن؟

الأستاذ محمد الفوزان:

برنامج «لتدوم» الوطني للفقد والهدر الغذائي بدأ في عام ٢٠١٨، وبدأنا في تقدير خط الأساس للفقد والهدر، والذي كان ٣٣,١٪، وتعرفون أن الفقد والهدر من الركائز والبرامج المهمة في الأمن الغذائي؛ فإذا قللنا الفقد والهدر الغذائي، نكون بذلك وفرنا خزناً إستراتيجياً عالياً، وكان فيه استهلاك رشيد للأغذية، واستفادة عظمى منها. طبعا هذه دراسة حصلت على موثوقية من الأمم المتحدة، وكانت من الشهادات أيضا التي حصلنا عليها في مجموعة العشرين، وفي المحافل الدولية مع وزارة البيئة والمياه والزراعة. وكانت الدراسة قد نصت على أن قيمة الهدر الغذائي تبلغ ٤٠ مليار ريال سنوياً، حسب

الإنفاق الأسري، وهذا رقم بصراحة صدمنا في مخرجات الدراسة، ويحتاج إلى تفكير من المجتمع أجمع. ٤٠ مليار ريال تعني أنك قادر على أن تستفيد منها في مجالات تنموية أخرى في البلد.

وبعدما حددنا خط الأساس، عملنا على برنامج توعية للمجتمع لتوعيته بتكلفة الفقد والهدر، وبكيفية المحافظة على الأطعمة، وكيفية تدوير الأطعمة، مثل الخبز، إضافة إلى المأكولات والفواكه والخضروات ذات الشكل المعيب أو غير اللائق، وبدأنا نبين للناس أن قيمتها الغذائية موجودة كما في الفواكه والأغذية ذات الشكل اللائق كما تفضلت الدكتورة ريم في الجلسة الأولى.

بعد ذلك سنبدأ في موضوع التدوير الغذائي، ومنصة وطنية للفقد والهدر بالتعاون مع جمعيات «حفظ النعمة»، ومع وزارة البلديات والشؤون القروية، وسيكون هناك تعاون مع منصات توصيل الأطعمة بحيث يكون هناك تدوير للغذاء، إضافة إلى المحافظة عليه، وسيتم سن تشريعات مستقبلية في موضوع المطاعم والفنادق، وسنعمل عليها إن شاء الله تعالى في منتصف العام المقبل كي نحد من الفقد والهدر ونصل إلى نحو ١٠٪ بإذن الله أو إلى ١٦٪ في موضوع الهدر.

مدير الندوة:

جميل، دكتور إبراهيم: التقنية والابتكار اليوم تحديدا في القطاع الزراعي، إذ إنه في العقد الماضي، وفي العقد الذي سبقه كانت تعتمد الزراعة على الطرق التقليدية، واليوم نتحدث عن الطرق الجديدة التي تهدف أساسا للمحافظة على مصادر المياه، واستدامة الإنتاج الزراعي. لأي مدى نحن اليوم في السعودية يمكننا القول إن القطاع الزراعي عندنا متقدم، ووصل مراحل مرضية إلى حد ما في هذا الجانب؟

الدكتور إبراهيم التركي:

كما ذكرت قبل قليل، بصراحة، هناك أمثلة صارخة في النجاح في هذا المجال؛ لكن طموحنا أكبر من ذلك بكثير، ولكنني أذكرك بالنقاط الرئيسة الثلاث التي أرى أنها مهمة في الأمن الغذائي؛ كما قلت إن الثور في تكساس، والبطاطا في لبنان، ولكن الماء في السماء، والسماء في كل مكان. وهذا هو واحد من أكبر التحديات اليوم.

لقد أجريت تجارب علمية كبيرة جدا في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، وأنصح الجميع صراحة بالاطلاع عليها. كشفت هذه التجارب عن أنهم تمكنوا من استخلاص المياه من الغلاف الجوي. مثلا، هنا الآن في هذه الغرفة يوجد ماء في الهوا، وهذا كلنا نعرفه، أي نسبة الرطوبة، فعندما يقول لك بأن الرطوبة النسبية في الجو هي ٢٠٪ أو ٧٠٪ ؛ فهذا يعني أن ٧٠٪ من هذا الحجم هو ماء، ولكن الذي لم يكونوا يعرفونه هو أن كمية الماء هذه ضخمة جدا جدا، أي لا يمكن لك أن تتصور في لحظة معينة أن على الكرة الأرضية هناك ماء في الغلاف الجوي يعادل كميات الأنهار آلاف المرات بل عشرات الألاف من المرات. والسؤال الذي يمكن أن يُطرح «هو كيف يمكن الاستفادة منه؟!» ومن خلال العلم نعرف أنه يمكن تكثيف هذا الماء، وهذا موجود، ويمكنك أن تشتري براد ماء الآن، وتضعه في بيتك بدون ما توصل له الماء، فإنه سيأتي لك بالماء؟ لكن التكلفة عالية.

توصل العلم لاكتشافات وتقنيات في مواد النانو في مواد يطلقون عليها «الأطر المعدنية العضوية» (Metallic Organic Framework)، لقد عملت هذه الاكتشافات اليوم ثورة كبيرة جدا في هذا المجال، كما ستعمل ثورة في كل المجالات؛ في القطاع الصحي، وفي قطاع الإنتاج

الزراعي وكل القطاعات، لكن يركز الآن على المياه، ويمكن خلال سنوات قليلة جدا استطاع العلماء في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، أن يخفضوا التكلفة بنسبة ٧٠ أو ٨٠٪، فلو وضعت مواد نانو في صحراء المهافي، والتي هي كصحراء الدهناء وصحراء الصمان، ستأتي في الصباح وتجد أنه قد تم امتصاص الماء من الغلاف الجوي.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل سيستثمر الأمريكان هذا الاكتشاف بشكل كافٍ؟ الجواب الذي أتوقعه أنا هو: «لا»، لأن ذلك ليس أولوية لديهم. عندهم الفضاء، فيه كنوز أكبر من ذلك بكثير، عندهم التقنيات الحديثة، والتقنيات الحيوية، وعندهم فرص كبيرة جدا أكبر من هذه، وأنا أتصور أن لدينا نحن الفرصة كي نستثمر في هذه التقنيات، وهذا جزء واحد، والجزء الذي يليه دائما يقلق منه الناس، وهو جزء المياه.

اليوم تستطيع من خلال هذه المواد أن تمتص المياه من الغلاف الجوي، وأذكركم بأن تكلفة الهاتف الجوال كم كانت مرتفعة، وكم أصبحت الآن. وأذكركم أنه عندما قام الأخوان رايت بأول رحلة طيران تجارية، كانت تكلف الرحلة من هنا من الجوف إلى الرياض ١٠ آلاف ريال، واليوم أصبحت تكلف ٣٠٠ ريالا فقط!

جميع التقنيات تقريبا سلكت مسلكا واحدا يدعى المنحنى الأُسي، وهو يعني أن تبدأ ببدايات ضعيفة جدا، ثم تقفز، وتحقق قفزات رأيناها في كل مجال. كم يكلف المضاد الحيوي اليوم، إن التكلفة الأكبر هي في تشغيل الآلات، وقس على أي شيء آخر، وأنا أتصور أنه لو كانت فرصة للاستثمار في هذا الجانب، وتحديدا في أحد المجالات الكبيرة، كما هو اهتمامنا اليوم في هذا الملتقى بما يتعلق بالزراعة.

الوزارة لديها استثمارات أيضا، فهي تعني في الزراعة العامودية، وفي تطوير الزراعة بدون تربة، وعندها محاصيل واعدة، وهناك استثمارات في الإنتاج الحيواني. ما ذكرته فقط هو أمثلة لعل وعسى إن شاء اللّٰه أن نتمكن من استخدام العلم لمزيد من الأمن الغذائي لمملكتنا الحبيبة.

مدير الندوة:

دكتور سليمان عندك تعليق على حديث الأستاذ إبراهيم؟

الدكتور سليمان الخطيب:

أنا عندي تعليق على الاثنين، بالنسبة للفقد والهدر، أرى أنه يفضل أن نعرف «الفقد والهدر» بأنه هو «أي غذاء أنتج لاستهلاك الإنسان ولم يستهلك» فإن يعد فقداً وهدراً مهما كان استخدامه بعد ذلك حتى لو حولته طاقة أو حولته إلى سماد أو حولته إلى أي شكل آخر»، هذا «فقد» وسوف يحسب علينا، ولذلك الأصل فيه ألا يتم التعامل معه بهذه الطريقة، بل الأصل هو أن تضع المقدار الذي تحتاج إليه بالطبق وتأكله. إنك تنتج ما تحتاج، وتأكل ما تحتاج، وهذا هو الأساس، وقضية إعادة التوزيع هذه تعد واحدة من الانتقادات الكبيرة جدا، فأن تعطي فضلات طعامك لجهة ما، حتى لو لم يمس، فبالتالي نتوقع أن ما نقوم به حاليا من دراسة يجب أن يدرس ويُراجَع مرة أخرى. وقضية أن أكرم ضيفي وأرم ما تبقى كله في النفايات، هذه ليست قاعدة، بل يجب أن يُنظر إليها بمفهوم مختلف تماما، وأنه يسهم وستستمر بالإسهام بالفقد بأربعين مليار. وبهذه الصورة سيطمئن المستهلك لأن هناك من سيأتي ويأخذ هذا الطعام، والنتيجة ضياع الطعام، نصفه يرمى، والباقي يمكن أن يعاد توزيعه، وقد يستهلك من الأسر أو قد لا يستهلك.

مدير الندوة:

يعني طريقتنا الحالية حفزت الهدر؟!

أحسنت، لم أود أن أقولها، لكن أنت الذي ذكرتها، وليس أنا، لذلك يجب أن تراجع مرة أخرى. إنها قضية يجب أن ينظر فيها مرة أخرى نظرة صحيحة، ولكن أن تكون هناك هذه السياسة، فقد تحفز على الهدر ولا تعالجه، وما يزال محسوبا على أنه هدر. هذه نقطة من النقاط الأساسية أحببت أن أذكرها.

والقضية الثانية هي قضية التحويل والزراعة الدوارة (Circular Agriculture) واستخداماتها الأخرى. قضية التقنيات أظن أنها هي الحل على مستوى العالم، والعالم كله ينظر إليها بنظرة مستقبلية في مجال التقنية الحيوية، وأظن أنها حل من الحلول اليوم. فقد كانوا في السابق يعارضون الهندسة الجينية، والآن لا أحد يتكلم عنها حتى على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبحوا يتكلمون عن التحرير الجيني للكائن نفسه، لا يغيرون فيه شيئا، وبالتالي سيتغير الموضوع بشكل آخر، بحيث نستطيع أن نضاعف كمية الإنتاج. هناك مجال تحسين طبيعي للمنتجات لنصل إلى المستهدفَات، وأظن أن هذا العلم يتطور بشكل يومي أو بشكل لحظي، وليس بشكل شهري أو سنوي. وهناك مفتاح من مفاتيح العلم وهو التقنية الحيوية والعلوم المرتبطة فيها ستعمل على تطوير موضوع التقنيات.

عندنا حاليا مواضيع أخرى سوف ننظر فيها، وسأضرب مثالا من الأمثلة قد يكون الإخوة الزملاء تحدثوا في الجلسة الأولى عن موضوع سنغافورة. سنغافورة تعاقدت الآن مع إحدى الشركات الأمريكية لإنتاج لحوم دواجن لها بطريقة استزراع لحوم الدواجن داخل المعامل،

وهذا الموضوع مهم جدا وواعد بشكل أساس، لأنه قد يقودنا إلى إنتاج مصادر للبروتين رخيصة ومتطورة وبكميات كبيرة جدا وبديلة للحيوانية، قد نستخدمها استخداما بشريا، أو قد تستخدم كمصادر أخرى لمنتوجات أخرى، وأنا سأعطي بعض الأمثلة عن معمل أنشئ في منطقة الجبيل «للغاز بيس بروتين» لتحويل الغازات إلى بروتينات تستخدم غذاء للحيوانات.

وهناك الآن مفاوضات لتنفيذ مشروع بين جامعة كاوست ووزارة البيئة والمياه والزراعة حول استزراع الطحالب كمصدر من مصادر الغذاء والبروتينات، التي يمكن أن تستخدم في التغذية الحيوانية، لأننا نعمل حاليا في قطاعين أساسيين من القطاعات التي تستهدفها الوزارة للاستدامة وهما قطاع الدواجن وقطاع الإنتاج الحيواني، سواء كانت اللحوم الحمراء أم الألبان بمدخلات إنتاج تستورد من الخارج، وهذه قضية مهمة جدا بالنسبة لنا؛ لذلك هل هناك مستهدفات نطمح للوصول إليها؟ نعم، هناك مستهدفات نطمح للوصول إليها، وهذا موجود في خططنا. أعطيك استزراع اللحوم على سبيل المثال، فمن المتوقع أن يصل مقدار الاستثمار أو سوق استزراع اللحوم عام ٢٠٣٠ إلى حدود ١١ مليار تقريبا، ومعدل النمو السنوي المراقب حاليا بحدود ٩٦٪، فهو قطاع سريع في النمو، وأظن أنه واحد من القطاعات الاستثمارية الواعدة التي يمكن أن يُستثمر فيها، فإذا لم تكن تستهدف الأسواق المحلية، فمن الممكن أن تستهدف أسواقا خارجية تستهلك مثل هذا النوع من اللحوم.

المداخلات والحوار

مدير الندوة:

ننتقل لأسئلة الحضور، إذا ما كان في أي تعليق؟ تفضل دكتور إبراهيم.

الدكتور إبراهيم التركي:

لو سمحت لي، الكلام الذي قاله الدكتور سليمان صراحة كلام جميل جدا، ونود صراحة أن يكون هناك كثيرون يعرفون ذلك. هذا كلام كبير، واهتمامات مختلفة لا يكفي أن يعمل عليها طرف واحد فقط، ولا بد أن تعمل عليها أطراف عديدة كي تنجح، وإلا سنبقى نتغنى بها سنوات وسنوات للأمام.

الوزارة عندها مشروع، وأنا مشارك فيه ألا وهو الاستزراع المائي، ولا يمكن أن تصدق النتائج التي توصلنا لها إلى الآن؛ فاليوم تستطيع أن تزرع أسماكاً في أي منطقة في المملكة، حتى أسماك السلمون يمكن استزراعها الآن عندنا في المملكة. المؤشرات التي توصلت لها الوزارة بالتعاون جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة كورنيل في أمريكا، وستريلن في بريطانيا، تستطيع أن تنتج أسماك السلمون في أي منطقة في المملكة يعني هذا اعتقد يعد اكتشافاً علمياً مهماً يحتاج إلى مَن يأخذه خطوات إلى الأمام لأن العلم هو سلسلة متواصلة من الحلقات، وأي حلقة ضعيفة فيها تضعف باقي الحلقات كلها؛ والجانب الآخر أيضا من اكتشافات المشروع هذا هو أنك لا تأكل السمكة

جميعها، فأنت يمكن أن ترمي ٣٠٪ من السمكة. فقد استطاعوا الآن تخفيض هذه النسبة، ومن الممكن أن تصل إلى ٢٥٪ أو ٢٠٪ حتى أو ١٠٪ نسبة ما يرمى من السمكة، وهذا كله بسبب العلم.

نحن نسميه تقنية، أو نسميه اكتشاف، أو نسميه اختبار، ولكن في الحقيقة فيه جزء اسمه علم، والعلم واعد، وربما أحيانا لا يحتاج حتى إلى شهادات، فالشهادات مهمة ومفيدة طبعا، ولكن يحتاج الجيل الجديد كله وحتى الأطفال أن يتعلموا ما هو الأسلوب العلمي، وكيف تختبر الفرضية، وكيف تُطور في كل جزء. والحاجة تدعو لمجتمع متسامح لأبعد الحدود، ومتقبل للأخطاء، ويشجع المحاولة، ولا يعد الفشل عيباً، بل يعده فرصة للتعلم، وأعتقد أن هناك فرصة كبيرة في رؤية ٢٠٣٠ بأن العلم يقفز في مستوى الأمن الغذائي في المملكة، وكذلك في جوانب أخرى كثيرة بمستوى كبير جدا.

مدير الندوة:

أستميحكم عذرا، أن نأخذ أسئلة الحضور ونعود بعد ذلك إلى أبرز الوسائل والاستنتاجات من هذه الجلسة.

مداخلة:

بسم الله الرحمن الرحيم، نشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي على اهتمامه بهذا الموضوع، «الأمن الغذائي في المتغيرات المحلية والعالمية» فهو يُعد من الأمور التي نعايشها في حياتنا يوميا في بيوتنا وفي حركاتنا. أولا، أنا لست متخصصا في هذه الأمور، وشكرا لكم أيها المتخصصون، لكنني أريد أن أطرح فكرة وأسمع رأيكم فيها: الله سبحانه وتعالى أرسل الرسل لهداية الناس، وترك لهم الخيار فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، ولكن في الآخرة

سيكون الحساب. ومثلا في مسألة الهدر، قال تعالى ﴿كلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾ ونحن مثلا في استخدامنا لسياراتنا وما إلى ذلك عُملت الأنظمة، وكنا في السنوات نعبر الإشارة الحمراء ولا نبالي بها، فوضع قرار من إدارة المرور رفعت فيه قيمة المخالفة لتصل ٣٠٠٠ ريال، والآن أصبح كل من يقود السيارة يحسب ألف حساب لعبور الإشارة.

الآن أتكلم عن مسألة الهدر الغذائي، ولا شك أن الهدر وارد في بيوتنا، ولكن يمكن وضع أنظمة تبين استهلاك الماء في الطعام، فيكون لها حساب خاص، وإذا صرفت أكثر من الكمية المحددة لك من الماء، سيكون هناك زيادة في الفاتورة مثلا، والأمن الغذائي والأكل والشرب وما إلى ذلك، وإذا أهدرت في الماء والغذاء ستترتب عليك غرامة بمبلغ كذا، فإن كانت أسرتك تتكون من أربعة أشخاص في البيت، يمكن أن تأكل في حدود كذا، وتشرب في حدود كذا، ولكن إذا زادت كمية الاستهلاك، تكون الغرامة عليك كذا. فهل تظنون أن في ذلك محاولة لمساعدتنا في طريقة تعاملنا مع الغذاء، أو مع الماء، أو في كل أمور حياتنا، واعذروني على هذا السؤال؟

مدير الندوة:

أنت ترى أن الحل يمكن أن يكون في تحديد نسب استهلاك الماء والغذاء؟

أ. محمد الفوزان:

في عملية توزيع كميات الهدر الأكبر، في الواقع فإن قصور الأفراح والمطاعم تهدر كميات من الماء والغذاء أكثر مما تهدره البيوت. وكما قلت لكم في منتصف العام القادم إن شاء الله تعالى سنبدأ

بسن تشريعات، وسيكون هناك أكثر من لوائح وعقوبات على هذا الموضوع، ولكن هناك تجارب عالمية مثلا في المطاعم في فرنسا، بعضهم يدفعك قيمة المتبقي من الطعام الذي طلبته ولم تستهلكه. وكذلك تجربة كوريا الجنوبية، عندهم تضع الطعام الزائد في كيس، وترسله في أنبوب، وتأتيك فاتورة في نهاية الشهر. ولكن نحن هنا في البداية سنبدأ في سن التشريعات، وفي الوقت نفسه سنبدأ في التوعية حول أهمية الاستهلاك الرشيد، ونحن اليوم مجتمع مرتبط بالدين، وبالأعراف، وبالعادات، ولديه وعي أكثر لاستقبال المعلومات بدون التشريعات الحادّة، إن شاء الله.

مدير الندوة:

لدينا سؤال آخر تفضل،

مداخلة:

أولا، أشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي على إقامة هذه المنتدى، وأشكر لهم هذه الدعوة والاستضافة الكريمة. لقد أحسنت إدارة المنتدى باختيار هذا الموضوع، وتوقيته المناسب جدا. بالنسبة لي، في الحقيقة فإن مفهوم «الأمن الغذائي» مفهوم ملتبس علي، إن لم يكن مفهوماً مراوغاً، على الأقل في ذهني، وأعتقد أن تعريف الأمن الغذائي خصوصا في الحالة السعودية مرتبط بتعريف هذا المفهوم وتوضيحه، لكنه عموما يرتبط بالحالة الزمانية والمكانية كتعريف عام. أما بالنسبة لنا في المملكة، أعتقد أنه مرتبط بالدرجة الأولى بتعريف الأمن الغذائي، ولذلك؛ هناك خطوط تماس بين الأمن الغذائي، والأمن المائي، وهذا الالتباس أثّر على السياسات الزراعية على مدار

الأربعين سنة الماضية؛ فتارة يطغى الأمن الغذائي، وتارة أخرى يطغى الأمن المائي حسب المتغيرات والظروف الزمانية والمكانية.

أرى أنه ينبغي أن يكون هناك نقاط تماسّ معروفة وواضحة، ويعاد ترسيم الخط الفاصل بينهما بطريقة أوضح للناس، على الأقل لفترة السنوات العشر القادمة؛ لكي يعرف المستثمر في المجال الزراعي ما المساحة المتاحة له بالتحديد؛ كي يعمل حساباته عليها، هذه جزئية؛ والجزئية الثانية، لو سمحت لي على طريقة الثور في تكساس، هناك مصنع بطاطا انتقل من دبي إلى حائل، نقله صاحبه -المستثمر الأجنبي- إلى حائل، وقد سألته: لماذا قمت بنقل مصنعك إلى حائل؟ أجاب، نقلته إلى حائل لأنني اكتشفت أن ٧٠٪ من مدخلات الإنتاج تأتي من السعودية، و٧٠٪ مما يأتي من السعودية، يأتينا من حائل، إضافة إلى ذلك، فإن ٨٠٪ من صادرات المصنع تذهب إلى السعودية، فدرست الحالة، ووجدت أن الأفضل لي هو نقل المصنع بكامله إلى حائل. اسم المصنع استار فود (Star Food).

وقد أسس المصنع في المنطقة الصناعية في حائل، وكان في البداية يعمل بشكل جزئي (شفتا واحدا)، أما الآن فإنه يعمل بطاقة كاملة، (ثلاثة شفتات) على مدار الـ ٢٤ ساعة، ووظف أكثر من ٧٥ موظفا وموظفة، وارتفعت أرباحه ٣٠٠٪، والشاب الذي يدير المصنع الآن كان قد جاء لهم بترشيح من «هدف» صندوق الموارد البشرية كموظف، والآن يتقاضى مرتبًا شهريًا مقداره ٦٥ ألف ريال.

مداخلة من الأستاذ عيسى الحليان:

شكرا لك، من المعروف دكتور أنك إذا كنت تريد أن تجيب عن التساؤل، أنه هل يمكن تحديد نقاط تماس بين الأمن الغذائي والأمن المائي؟

مداخلة من الدكتور سعود السبيعي

الدكتور سليمان الخطيب:

ربما أنا علقت عليه في قضية أننا لن نستطيع أن نتوجه إلى استهلاك ٤٠ أو ٤٥ مليار متر مكعب من الماء؛ وبالتالي نحافظ على ما تحقق من مكتسبات، وتنمية زراعية، لكي نستطيع أن نحقق اكتفاءً ذاتياً. حاليا، المطروح هو في إستراتيجية الأمن الغذائي أو في الإستراتيجية الوطنية للزراعة، وإستراتيجية الأمن المائي. والإستراتيجية الوطنية للزراعة معلنة، والكل يرى أن المستهدف في القطاع المائي هو أن نصل إلى استهلاك رشيد بمقدار ٦,٥ أو ٦,٧ مليار متر مكعب من الماء، وهناك ٢ إلى ٣ مليارات متر مكعب مياه متجددة تأتي من مناطق الدرع العربي، وهناك مليارا متر مكعب تأتي من المياه المعالجة.

والمستهدفات في هذا الموضوع واضحة، والقطاعات المستهدفة والمدعومة من قبل الصندوق واضحة أيضا؛ فلذلك، عندما يأتي

مستثمر ليستثمر في مشروع، ويجد أنه غير مدعوم من قبل الوزارة، المفروض أن يتوقف، ويسأل: هل هذا المشروع من ضمن توجهات القطاع الزراعي أم لا؟ فقضية الدعم وحده لا تكفي، نحن نحفز فعلا قضية الاستثمار في الداخل، والصناعات الغذائية مثلا القائمة على المنتجات المحلية واستهلاكها محليا، ومن ضمن مستهدفات قطاع الزراعة منع تصدير البطاطا، وإذا أردت أن تصدر، استورد المنتج نفسه، ثم صنّعه وصدّره للخارج، فنحن نحفّز هذا القطاع، ولكن فعلا نوع البطاطا المنتجة في المملكة وبالذات في منطقتي حائل والجوف بحسب المصنعين يسمونها (Smooth Crispy) أي أنها تقرمش قرمشة أكثر من المستوردة من الخارج ربما لسبب أو لآخر؛ لذلك عندما يصنعونها، تكون بهذه الجودة، وهذه القرمشة هي المطلوبة.

مدير الندوة:

اسمحوا لي أن أشير إلى أن الندوة متابعة من عدد كبير من المهتمين عبر منصات التواصل تويتر وزوم وفيسبوك ويوتيوب، وصل تعدادهم إلى أكثر من ستة آلاف متابع من داخل المملكة ومن الدول العربية والعالمية، وهذا أمر طيب.

سؤال من اللواء عبدالله السعدون:

أعتقد أن الاقتصاد القوي يستطيع أن يؤمن الغذاء. الغذاء ليس كالسلاح تحتكره دول قليلة جدا، حتى لو أعطاك منه، يبقي على السوفت وير وعلى أشياء أخرى مهمة بيده، والتطويرات لا بد من أن تشتريها منه. لكن الغذاء ليس كذلك، إذا لم يبع لك الشرق، سيبيع لك الغرب، وهذا شيء مهم جدا.

أعتقد أن علينا أن نركز على تقنية المياه، سواء المياه المالحة

مداخلة من الأستاذ عيسى الحليان

أو الزراعة المائية أو إعادة تدوير المياه، لأن ما ذكره سعادة الدكتور إبراهيم التركي، فإن الحل يكمن في العلم. لو نظرنا إلى هولندا، وهي تعد ثاني دولة في العالم في التصدير الزراعي، تبلغ مساحتها ٤٠ ألف كيلو متر مربع، لكن إنتاجية الفرد عالية، وقد استطاعوا توظيف التقنية بشكل فعّال.

وأما بالنسبة للهدر، فهو موضوع مهم جدا، لكنني لم أسمع في يوم من الأيام خطبة جمعة تتحدث عن الهدر الغذائي، وكل الخطب نصائح مكررة، لكن النصح حول تجنب الهدر الغذائي غير موجود في المدارس، أو في الإعلام، أو في المساجد. وكلي أمل إن شاء الله تعالى أن تصل توصياتكم لكل المسؤولين لأن هذا مهم جدا، وأنا أشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي على اختيار هذا الموضوع للمنتدى السادس عشر بالنظر لأهميته.

الأستاذ محمد الفوزان:

أحب أن أعلق فقط على موضوع القيادة واهتمامها بمنظومة الأمن

الغذائي اليوم، نحن عندنا أكبر طاقات تخزينية للحبوب في المملكة تقدر بـ ٣,٥ مليون طن للقمح، سواء صوامع خرسانية أم حديدية، إضافة لمشروع جديد سيتواكب مع مشروع نيوم بطاقة تخزينية تقدر بـ ١٢٠ ألف طن، إضافة إلى المناطق والموانئ الأربعة التي غطيناها في استقبال الحبوب.

أما فيما يخص موضوع المدارس والفقد والهدر، فقد وقّعنا شراكات مع ١٨٠ قطاعاً ربحياً وغير ربحي، منها ما هو خاص، ومنها ما هو حكومي، بحيث سيكون هناك دروس في المنهاج المدرسي تغطى الفقد والهدر، كما أن هناك تعاوناً مع وزارة الشؤون الإسلامية، إضافة إلى الرئاسة العامة للحرمين الشريفين، لتغطية خطب الجمعة لهذا الموضوع المهم إن شاء الله.

سؤال:

أنا لدي سؤال مباشر، بحكم علاقة الماء والغذاء، فلا يوجد أدنى شك في أن العلاقة وطيدة بين الأمن المائي والأمن الغذائي، لكن يضاف إلى هذه العلاقة، علاقة أمن الطاقة. مثلا، ما نعرفه هو أنك تمتلك المياه والغذاء والطاقة، وهذه أشياء متلازمة، فأنا أود بحكم اطلاعي على قضية إستراتيجية الغذاء، والإستراتيجية الزراعية، أتمنى من الإخوة إن كان بالإمكان ربط هاتين الإستراتيجيتين مع إستراتيجية الطاقة؛ والطاقة المقصودة هنا ليست الطاقة الأحفورية، بل المقصود هو الطاقات المتجددة. والأمل بالنسبة للعلم كما تفضل الدكتور إبراهيم التركي، فإن التقنية وهذه الأشياء يمكن للاستثمار أن يربطها بالطاقات المتجددة؛ سواء أكانت طاقة الرياح، أم طاقة الشمس، يمكن استخدامهما في إنتاج المياه؛ ما يعني في آخر

المسار أنه يمكن أن تستخدم طاقة التحلية، أو الطاقة الشمسية في المياه للزراعة. ملحوظتي هي أتمنى أن يؤخذ في الحسبان ربط كل الإستراتيجيات الثلاث مع بعضها بعضاً في المستقبل.

الدكتور سليمان الخطيب:

طبعا هذا الموضوع مهم «طاقة الماء والغذاء»، والذي هو ربط الغذاء والماء بالطاقة، وهذا الموضوع كان من ضمن الأجندة التي تقدمت بها المملكة في عام ٢٠٢٠، عندما كانت ترأس المجموعة، وعُملت لها ورش عمل دعيت إليها دول مجموعة العشرين، وطرحت فيها أوراق من جميع دول المجموعة. وحاليا سأعطي بعداً آخر، وهو رابطة البيئة لكي يرتبط في قضية الانبعاث والحياد الكربوني في عام ٢٠٦٠، وأؤكد موضوعا آخر وهو أن المملكة مستوردة صافية للغذاء.

صحيح أن المملكة ليست دولة زراعية، ولا تصنف على أنها دولة زراعية، وأنها دولة تصنف من ضمن أول عشر دول في الشح المائي، وأنها دولة تعاني من ظروف مناخية صعبة جدا، وأيضا أنها دولة تعاني من فقر بالتربة، ومعظم تربتها رملية، والتربة الصالحة تكون كلسية؛ كل هذا صحيح، لكن دعونا ننظر للوجه المقابل، المملكة حاليا لاعب أساس في الطاقة، وكما تعلمون فإن المحرك الأساس للاستثمارات الزراعية على مستوى العالم هو الطاقة، وبدون طاقة لا تستطيع أن تحصد، ولا تستطيع أن تنقل أي شيء من مكانه، ولا تستطيع أن تعمل أي شيء.

ثانيا، المملكة أيضا لاعب أساس في مدخلات الزراعة، فهي تنتج ٩,٥ مليون طن من الأسمدة، يستهلك منها داخل المملكة فقط نصف مليون طن، والباقي ومقداره ٩ ملايين طن تصدر لدول العالم. ولو

افترضنا أن الهكتار الواحد يستهلك ٢٠٠ كليو غرام من السماد، فنحن نتحدث عن أن المملكة تسهم في البيع، ولكن هي في الواقع تسهم في تسميد ما يزيد عن ٤٥ مليون هكتار، وتنتج ما يقارب من ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون طن من الغذاء. صحيح أن المملكة تبيع الأسمدة، وهذه حقيقة تسهم بها المملكة. فاقتصاد القطاع الزراعي على مستوى العالم، تلعب المملكة فيه دورا رئيساً، والمملكة تمثل نسبة مئوية، وحصة رئيسة من الدول العشر الأساسية التي تصدر الأسمدة على مستوى العالم.

عندما ننظر لموضوع الأسمدة ونسبتها في قطاع الإنتاج الزراعي، نرى أن الدراسات المتحفظة تشير إلى أن ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من الإنتاج الزراعي مرتبط بالأسمدة، وبعض الدراسات تشير لـ ٦٠٪، بمعنى ما هو موجود حاليا في العالم من إنتاج زراعي مسؤولة عنه الأسمدة التي تأتي من المملكة، فـ ٩ ملايين طن من الأسمدة التي تُنتج وتُصدر للعالم تسهم بتسميد ٤٥ مليون هكتار، وبالتالي قضية تكامل العالم للوصول إلى أمن غذائي أو استدامة في النظام الغذائي، فإن المملكة له إسهام واضح ومهم فيه، حتى لو لم تكن دولة مصدر للغذاء.

الدكتور إبراهيم التركي:

أرى أن الكلام الذي تفضل به الدكتور سليمان الخطيب كلام جميل جدا، فالأسمدة التي تنتجها المملكة تسهم في الأمن الغذائي العالمي، فهل نستطيع أن نوسع هذا النموذج ونكرره في أشياء أخرى؟ نحن فقط متقدمون في مجالات الأسمدة، وقليلا في الفوسفات، لكن هناك مجالات أخرى كثيرة جدا جدا، واليوم هناك تقنيات يمكن أن تستثمر

فيها المملكة سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، وكذلك يمكن للمملكة أيضا أن تكون لاعباً رئيساً في الأمن الغذائي العالمي، وليس المحلي فقط، يعني الحاجة للاستزراع، والتقنيات الحالية المختلفة، وتقنيات الزراعة، والطائرات بلا طيار، يمكن تأسيس مصانع طائرات بلا طيار في المملكة، ولكن هذه الطائرات تصنع في اليابان، أو في روسيا، أو في نيجيريا، أو أي مكان آخر في العالم. أتصور أنه مع الرؤية الطموحة رؤيا ٢٠٣٠ والتغيرات في الصرف العام، والتوجه الكبير نحو استثمار ١٥٠ مليار ريال داخل المملكة العربية السعودية سنويا، هل يمكن أن يكون بعض هذه الاستثمارات في مجال الأمن الغذائي؟ وهو ما نتطلع لتحقيقه، إن شاء الله تعالى.

سؤال:

السلام عليكم، ما قاله الزملاء بالجلستين الأولى والحالية ذكرني بمقولة كتبها المهندس محمد مكي، غفر الله له، وكيل وزارة الزراعة عندما أعدت لجنة محضر الاجتماع، وكان هو أحد أعضاء اللجنة، رأى أن المحضر فيه شيء من المحاضرة الحالية، كتب قائلا «اللجنة تلوذ بالمعاذير كعمل، أسهل عليها من إيجاد الحلول». المجالات عندكم موجودة ومتوافرة عندما يكون الطرح حقيقة يرتكز على معلومة ثابتة. فهناك مقترح لعمل بحيرات محلية داخل الصحراء، ويمكن للبلدية أن تعمل عليها تحلية سقيا المنازل، ممكن أن يقوم بهذا العمل شركات، وكذلك يمكن أن يقوم به الأفراد.

والنقطة الأخرى، هل بالإمكان عمل نهر صناعي؟ وبالتالي عملية توفير الماء كعائق للأمن الغذائي، أعتقد أنه بإمكان العقول التي مثل عقولكم التي لمسناها بفضل الله، قادرة على إيجاد الحلول المناسبة.

الدكتور سليمان الخطيب:

الحقيقة قضية بحيرات ملحية هي قضية نقل الماء، ونحن أساسا بمنطقتي البحر الأحمر والخليج العربي منطقة منخفضة، فلو أردنا أن نضخ المياه منها، فإننا نحتاج إلى الطاقة، والطاقة مكلفة. حاليا تكلفنا تحلية المياه مبلغا محدوداً جداً، لا يمثل شيئاً بالمقارنة مع تكلفة نقل المياه. فالمسألة تحتاج إلى إمداد دائم، وبالطريقة ذاتها، فإننا لا نحتاج لوجود نهر في ظل وجود الترب الرملية، ووجود البحر العالي، ووجود أشعة الشمس الحارة. هناك من يتحدث عن ذلك، لكن كل ذلك يحتاج إلى دراسات، وأتوقع من النظرة الأولى أنه يمكن أن أقول إننا لا نستطيع، ولكن قد يكون هناك عقول نيّرة، تجد حلولا أفضل مما هو متوافر حاليا.

الدكتور إبراهيم التركي:

أتصور أن أهم شيء عندما نقول عن العلم هو الشيء الذي يقبل التفنيد، وإذا قلت لي إن هذا الشيء مقدس ولا يقبل التفنيد، فهذا ليس علم، هذا شيء آخر. فلهذا إذا كنا نتحدث عن العلم، فإننا نتكلم عن شيء يمكن اختباره، ويمكن قياسه، ويمكن تفنيده؛ وإذا كانت هذه الطرق غير موجودة، يبقى كما ذكر بعض الإخوة أحلاماً وأماني وادّعاءات، وربما أكاذيب! لهذا لا بد أن نضع هذا في بالنا دائما. ولكنني أود أن أذكركم أن التحلية كانت تكلف ٤٠ ريالا للمتر المكعب، والآن وصلت لنحو أقل من ريالين، وآخر مؤتمر عقد للتحلية عرضت فيه تجارب جديدة ومتطورة، كما قدم في هذا المؤتمر من إحدى الجهات الأمريكية زعمت بالأرقام أن تكلفة التحلية ستصل إلى الصفر بل ربما إلى تحت الصفر، كيف تكون تحت الصفر؟ طبعا، لأن

هناك أملاحاً ومعادن في ماء البحر كانت تُرمى، وعندما درسوها، اكتشفوا طريقة للاستفادة منها، وأصبح لها قيمة، والمؤسسة العامة للتحلية عندها معهد أبحاث كبير ورائد في هذا الموضوع، وفعلا نستطيع إذا استخدمت العلم أن تصل إلى أشياء كبيرة جدا، وكما قال أحد العلماء: العلم هو السحر الذي يُفلح (Science is the magic that works)، «ولا يفلح الساحر حيث أتى»، والسحر الوحيد الذي يفلح هو سحر العلم!

سؤال من الدكتور محمد ترتوش:

السلام عليكم، أنا الدكتور محمد ترتوش من سوريا، ضيف وزارة الزراعة لتقديم الخبرة في مجال الأشجار المثمرة، وقد تزامن وجودي مع عقد هذه المنتدى، أشكر القائمين عليه، وأنا سعيد جدا أن أسمع ما يهم العالم بشكل عام، وما يهم المملكة بشكل خاص. تحدث أغلب الزملاء عن الارتباط الوثيق ما بين الأمن الغذائي والمخزون المائي، وحقيقة هذا الارتباط الوثيق يعطي نتيجة من خلال تقنينه أو تنظيم هذا العمل؛ وبالتالي سؤالي موجه لأخي وزميلي الدكتور سليمان الخطيب: إنه من الضروري أن يكون هناك انتباه أو إن استطعتم الاهتمام بالمحاصيل التي احتياجاتها من المقنن المائي متواضعة إلى حد ما؛ لأن الحفاظ على المخزون المائي مهم جدا، هذا أولا. وثانيا، لا بد من الاهتمام بطرائق الري الحديثة، فهي مهمة جدا وأفضل من عمليات تحلية المياه المكلفة وغيرها من الطرق. نحن عندنا ماء مخزون في الأرض، وهذا بدوره يسهل عملية تنظيم استخراجه وإعطائه للمحاصيل الإستراتيجية التي يمكن أن تخدمنا بشكل عام.

وشكرا.

الدكتور إبراهيم التركي:

طبعا قامت الوزارة بدراسة للمقننات المائية مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وحُددت فيها الاحتياجات المائية لكل المحاصيل على مستوى المناطق والمحافظات، وبالتالي هذه البيانات موجودة ونعرفها تماما، وحاليا ندرس موضوع تنظيم كميات المياه المسموح باستخدامها في المزارع بناء على المقنن المائي، وما زاد عن هذا المقنن، ينظر في موضوعه، وكيف نستطيع أن نعالجه، ولكن القضية لدى الوزارة ليست قضية فرض غرامات، أو قضية فرض رسوم. فهذا ليس هدفها، بل الهدف هو التنظيم، وهذه واحدة من النقاط.

أما قضية المحاصيل، والتركيبة المحصولية؛ عندنا مشروع كامل من مشاريع وبرامج الوزارة اسمه «التركيبة المحصولية»، ويستهدف زراعة المحاصيل ذات المزايا النسبية بكل منطقة من المناطق، وأن تكون المنطقة متخصصة في إنتاج مجموعة من المحاصيل مربوطة بالعائد الاقتصادي، وكميات المياه المتوفرة، وهناك مقاومة، ولكن هذه المقاومة طبيعية. ففي كل سياسة ترسمها لا بد أن تكون هناك مقاومة، لكننا نطمح فعلا للوصول إلى تركيبة محصولية متناسبة مع كل محافظه، ومع كل منطقة بميز نسبية بحيث يكون هناك تكامل بين مناطق المملكة بالاعتبار مع الاستثمارات الخارجية للمملكة، وقضية الاستفادة من الواردات، وتقنينها وإعادة التصدير واحد من الموضوعات المهمة وقضية الصناعات المرتبطة بالأمن الغذائي وتفعليها بشكل أفضل، والتقنيات الحديثة والغذائية المسقبلية هو الآن نطاق غذائي متصاعد حالياً في العالم.

مدير الندوة:

هناك سؤال من السيدات، تفضلي.

سؤال من دكتورة حنان الربيع- جامعة الجوف:

السلام عليكم، الدكتور إبراهيم علق على كلمة الاستثمار في العلم وكأنك يا دكتور تنادي بالاستثمار الاقتصادي المعرفي، أليس كذلك؟ دائما دول العالم تتجه إلى الاقتصاد المعرفي وهو استثمار العقل البشري مثل ما ذكرت، أي مشكلة تحل في العالم لا بد أن يكون هناك عقل بشري يتناول حلا لهذه المشكلة التي تنتابنا، السؤال هو: ألا توجد من خلال رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ حلول للفقد والهدر؟

أعتقد أن الكلام الذي ذكرته وجيه جدا، وينسجم تماما مع ما ذكرته، بعض الأحيان يسمى ابتكارا أو معرفة، فهي كلها تعني شيئا واحدا، لكنني أحببت استخدام كلمة «العلم» ولا أحبذ استخدام كلمة أخرى غيرها لأنها معرفة تعريفاً دقيقاً، وكلمة استثمار كلمة أنا أقصدها تماما الاستثمار والعائد، هناك استثمار في العلم مهم جدا، ولكن يمكن أن يكون العائد بعيد وغير منظور.

يمكن عندكم في المجال البيئي استثمار العلم، لكن عندنا في التربية بجامعة الجوف «الاقتصاد المعرفي»، فالتوجه الآن كما ذكرنا الاستثمار في العقل البشري أو في الموارد البشرية.

طبعا لا يمكنني الحديث والاقتصادي الدكتور عبدالواحد الحميد موجود، وهو أبو اقتصادات التعليم في المملكة، وهو رجل خبير، ولكن يمكن الاستثمار أيضا في العلم في مجال التعليم واتفق معك تماما، ويمكن التوسع في ذلك لاحقا.

طيب دكتور، هل هناك حلول من خلال رؤية المملكة لمعالجة الفقد والهدر في الأمن الغذائي؟

الدكتور سليمان الخطيب:

دعني أن أعلق، طبعا فيها حلول للفقد والهدر. سأتكلم عن الفقد، يعد استخدام التقنيات في المزارع واحداً من أهم النقاط، لكن السلوك البشري هو الأساس في قضية الفقد. مثلا هناك دراسة أجرتها جامعة الملك سعود على المطاعم، فجاء الباحث لمطعم من مطاعم البخاري وسأله: «لماذا تضع كمية كبيرة من الأرز في الصحن لا يستطيع الفرد استهلاكها؟ يعني هل يطلب منك الزبون هذه الكمية الكبيرة؟ قال، لا، الزبون لا يطلب ذلك، ولكن السبب أن الكمية القليلة من الأزر، تصل إليه وقد بردت حرارتها فيعيدها الزبون لأنه لا يستطيع أن يأكلها باردة، أما عندما أضع كمية كبيرة، فإنها تصله ساخنة ويستطيع تناولها. هذا النمط من الاستهلاك، نحتاج أن نغيره.

قضية التقنيات، الفقد عندنا مثلا في المزرعة، المحاصيل سريعة التلف، وأجواء المملكة لا تساعد على الحفظ، والمزارع بسيط جدا، فعندما يزرع فراولة مثلا، إذا لم تصل إلى السوق خلال ساعة، سوف يفقد نصف هذه الكمية.

مدير الندوة:

السؤال الأخير تفضل،

أولا، أشكر مركز عبدالرحمن السديري الثقافي على هذا المنتدى. حقيقة الأمر نحن في الأمن الغذائي، هل تم الانتقال من التوفير إلى الوفرة في الأمن الغذائي؟ وما هي التحديات التي صاحبت هذا

الانتقال؟ تحدث الدكتور إبراهيم عن إنتاج الألبان وقال إنها أصبحت تعادل بعض الدول الأوربية في إنتاج الألبان، وكذلك فيما يخص إنتاج القمح أصبح الهكتار الواحد ينتج ما يعادل من ٦,٥ إلى ٧ أطنان، فهل هذا الأمن الغذائي هو الانتقال من التوفير إلى الوفرة، وهل صاحبته بعض التحديات؟ السؤال موجه للدكتور إبراهيم.

الدكتور إبراهيم التركي:

بالنسبة للاستثمار في الفقد والهدر، قامت إحدى الباحثات تدعى «أسرار» بالعمل على جهاز يشبه المايكروويف بحيث تضع فيه بعض الأطعمة كالفواكه تحددها الباحثة مع مواد أخرى لمعرفة مدى إمكانية إطالة عمر الفاكهة طازجة، وكانت آخر تجاربها كما أتذكر على الأرز، واكتشفت أن وضع مادة الأرز مع الفاكهة يطيل عمر بقائها طازجة بنسبة ٢٠٪ إلى ٣٠٪، واكتشافها هذا حاليا في طور الاعتماد من هيئة الغذاء والدواء الأمريكية والسعودي،ة بإذن اللّه.

ذكر المهندس محمد تجربة، وسأذكر أنا تجربة أخرى أيضا عملتها الوزارة وكان لي علاقة فيها وهي حفظ الرطب، وليس التمر، والمنصف يسمونه في القصيم المناصيف يبقى ٤ إلى ٥ أيام ويتلف. عملت أبحاث علمية مع جامعة تبوك ومع جامعة الملك سعود باستخدام مواد نانو قابلة للأكل وسهلة، كان يتم تغطيس الرطب في مواد النانو بطريقة معينة وسهلة جدا، ومقارنتها برطب لم تُغطس، وكانت النتيجة أن الرطب التي لم تغطس استغرقت أسبوعا في الثلاجة وبعدها بدأت تتلف، بينما الرطب التي غطست بمواد النانو، استمرت مدة شهر كامل، وكانت هذه هي أول تجربة، تخيلوا لو كررناها، وعلمناها لأولادنا وبناتنا في هذه المواضيع، وفي غيرها

كالتعليم والصحة والبيئة، وفي كل المجالات ما الذي سيحدث، وهذا أيضا مجال للفقد والهدر.

اعتقد أن من يقول إن هناك حلولاً وتوقف، فهذا شخص ليس لديه طموح، وأعتقد أن الوجه الآخر للتحديات هو الفرص، والوجه الآخر لأي تحد، هو الطموح العالي. المملكة العربية السعودية في رؤية ٢٠٣٠ طموحة جدا جدا، وكل يوم نسمع شيئاً غير الذي سمعناه بالأمس، وهذا شيء أعتقد أنه يجب علينا أن نستمر عليه، ونشجعه، ونحيي كل من عمل بهذه الروح المعنوية حتى لو لم نتمكن من تحقيق كل شيء، فإننا سنحقق أكثر بكثير مما كنا سنحققه لو لم يكن عندنا هذا الطموح.

مدير الندوة:

أخيرًا، عبر منصة زووم هناك أسئلة كثيرة وردتنا من الجمهور الذي يتابع هذه الندوة، بعضها تمت الإجابة عنها من خلال ما قدمه المتحدثون في الندوة، وبعضها فيه تكرار، لكن هذا السؤال الأبرز، ما دور الدولة في تحفيز المبادرات من قبل الشركات الزراعية المحلية على زيادة الإنتاجية في مجال المنتجات الزراعية أو الحيوانية مثل: الضرائب، والرسوم، والقروض، والتسهيلات الأخرى؟

الدكتور سليمان الخطيب:

طبعا، قضية الضرائب وقضية الرسوم هذه تعنى بها جهة أخرى، وليس فقط وزارة البيئة والمياه والزراعة، لكن يوجد هناك توازن يمكن أن يشكل خط التماس بين حماية المنتَج المحلي، وبين المستورَد في المملكة، ومنظمة التجارة العالمية (WTO World Trade Organization) والتي هي سوق مفتوحة، وبالتالي لا نستطيع أن نمنع ورود أي منتج

إلا إذا كان هناك سياسات متبعة في المملكة تفرض بعض القيود. وسأعطيك مثالا على هذا الموضوع، مثلا أطلقت الوزارة مشروعا للممارسات الزراعية السعودية الجيدة، وهي سعودي جاب (Saudi Gap)، ولعلكم تشهدونها الآن على ألبان المراعي وبعض الدواجن وبعض المنتجات والخضار. من خلال هذا المشروع، فرضنا على مزارعينا رفع مستوى المنتج المحلي، وعليه معايير يجب تطبيقها، وهناك طرف ثالث يفتش على هذه المزرعة ليمنحها هذه الشهادة، وبالتالي لن نسمح بدخول أي منتج لا يتبع هذه الاشتراطات في حدها الأدنى أساسا للدخول للمملكة، وهذه الإجراءات إنما هي حماية للمنتج المحلي الوطني. الدولة تدعم أي منتج من المنتجات بواسطة القروض وقضية تسهيلات الإجراءات. وحاليا وزارة البيئة والمياه والزراعة لديها ٢٠٠ منصة نمى و٢٦٠ خدمة تقدمها إلكترونيا.

وكذلك تأجير الأراضي بأسعار تحفيزية متوافر في الوزارة، وتُطرح فرص استثمارية دائمة. كل هذه الإجراءات التي تتبعها الدولة لتحفيز القطاع الزراعي، وهناك استثمار كبير جداً لشركة يابانية مع واحدة من شركات الهايبر ماركت لإنشاء واحدة من أكبر المزارع العامودية في منطقة الخرج؛ وقد أعطيت التصريح وبدأت بالاستثمار، ولا ننسى أن هناك قطاعات واعدة في المملكة للاستثمار فيها، تحتاج فعلا للدعم، ونحن ندعمها، والوزارة تسهل هذه الإجراءات.

مدير الندوة:

أشكركم ضيوفنا الكرام، كانت هذه الجلسة جلسة إثرائية قيّمة.

شكرا لكم ولآرائكم التي قدمت من خلال هذه الجلسة التي حملت عنوان الأمن الغذائي في المملكة والتحديات المحلية، وبذلك نكون

قد أنهينا ندوة اليوم في منتدى الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية في دورته السادسة عشرة.

شكرا جزيلا لحضورنا الكرام الموجودين في القاعة، والذين انضموا لنا عبر المنصات الرقمية.

وإلى اللقاء في موضوع آخر، ضمن هذا المنتدى المبارك، بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملاحق

- تعريف بالمتحدثين في الندوة.
- صور من فعاليات المنتدى.
- برنامج المنتدى.

تعريف بالمتحدثين في الندوة

الدكتور سليمان الخطيب

- الوكيل المساعد للزراعة في وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- الدكتوراه من جامعة ريدينغ بالمملكة المتحدة.
- أستاذ في كلية العلوم الزراعية والأغذية بجامعة الملك فيصل بالهفوف بالمملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٩٨م، شغل عدة مناصب خلالها منها: عميدا للدراسات العليا وأمينا للمجلس العلمي، ورئيسا لقسم المحاصيل والمراعي.
- شارك في اجتماع كبار علماء الزراعة لمجموعة العشرين، كما شغل منصب رئيس G20-MACS2020 الذي عقد في الخبر بالمملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٢٠.
- تركزت مجالات اهتماماته البحثية في فسيولوجيا البيئة، وخاصة مجال تأثير الاجهادات اللاأحيائية على النباتات.
- له أكثر من خمسين مؤلفا منشوراً ما بين كتب وفصول ومقالات بحثية في دور نشر ومجلات عالمية.
- شارك في العديد من أنشطة التعاون الدولي والمؤتمرات.

الدكتور محمد بن صالح العمري

- نائب محافظ المؤسسة العامة للحبوب للشؤون التنظيمية .
- دكتوراه في علوم الغذاء والحبوب من جامعة داكوتا الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية:

- أستاذ بجامعة الملك سعود, قسم علوم الأغذية والتغذية. عميد لكلية الغذاء والبيئة سابقاً.
- وكيل لكلية التمريض للدراسات العليا سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للغذاء والتغذية سابقاً.
- عضو المجلس العلمي لجامعة الملك سعود سابقاً.

النشاط العلمي:

- نشر أكثر من ٩٠ ورقة علمية محكّمة فى مجلات عالمية متخصصة.
- الإشراف والمشاركة على ١٦ رسالة ماجستير ودكتوراه لطلبة الدراسات العليا.
- الإشراف على ستة مشاريع بحثية.
- شارك في مجموعات بحثية داخل المملكة وخارجها.
- عضو في ثلاث جمعيات وهيئات عالمية في مجال الحبوب والأغذية.

الأستاذ محمد بن إبراهيم الفوزان

- نائب محافظ المؤسسة العامة للحبوب لشؤون الحبوب والمشرف العام على إستراتيجية الأمين الغذائي.
- بدأ العمل على إستراتيجية الأمن الغذائي منذ عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧ واعتمدت في عام ٢٠١٨ في شهر مايو. كانت الإستراتيجية تعتمد على عدة ركائز منها: الوفرة، واستدامة الغذاء، وسلامته وصحته، وترجمت هذه الركائز إلى عدة برامج، بلغت ١١ برنامجاً، منها: صناعة الزراعة المستدامة، وصناعة الغذاء، وبرنامج الإنذار المبكر، والبرنامج الوطني للفقد والهدر الغذائي، وبرنامج الخزن الإستراتيجي للأغذية، وحوكمة الأمن الغذائي.

الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز التركي

- رئيس اللجنة الوطنية للزراعة وصيد الأسماك باتحاد الغرف التجارية.
- رئيس لجنة الزراعة والمياه في غرفة الرياض.
- عضو مجالس إدارة مؤسس في العديد من الشركات الزراعية والاستثمارية.

الدكتورة ريم بنت فهد السكيت

- دكتوراة في سياسات وبرامج الغذاء والتغذية من كلية فريدمان لعلوم وسياسات التغذية بجامعة تافتس.
- مستشارة صحية في قطاع الممارسات العالمية للصحة والتغذية والسكان في البنك الدولي.
- عضو هيئة تدريس قسم علوم صحة المجتمع بجامعة الملك سعود.
- يتمحور عملها حول مجالات الصحة العامة والتغذية وما يتعلق بهما من سياسات و برامج. وتعمل مع البنك الدولي في قطاع الصحة.
- حصلت على جائزة Joan M. Bergstrom للتميز الطلابي في التغذية العالمية لعام ٢٠٢٠.

المهندس عبدالله بن علي الدبيخي

- الرئيس التنفيذي في شركة الأقطار للتطوير العقاري إبريل ٢٠٢٢- الآن.
- الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستثمار الزارعي والإنتاج الحيواني (سالك) ٢٠١٢-٢٠١٧م.

المهندس إبراهيم الربدي

- مدير مركز التنمية المستدامة بجامعة القصيم.
- الماجستير من جامعة القصيم ١٤٣٨هـ (٢٠١٧م).
- باحث دكتوراة حاليا.
- رئيس المجلس البلدي لأمانة منطقة القصيم ١٤٢٨-١٤٣٢هـ.
- المشرف على إدارة الاستثمارات بجامعة القصيم.
- عضو في أكثر من عشرين مجلسا استشاريا وجمعية ولجنة في مجالات التنمية المستدامة وتطوير الأعمال والموارد الطبيعية والبيئة.

مدير الندوة
الأستاذ جمال المعيقل

- إعلامي سعودي.
- مقدم برامج – قناة روتانا خليجية.

صور من فعاليات المنتدى

د. زياد السديري، العضو المنتدب لمركز عبدالرحمن السديري الثقافي يستقبل
سعادة وكيل إمارة الجوف الأستاذ محمد بن حسين آل سلطان

سعادة وكيل إمارة الجوف أ. محمد بن حسين آل سلطان يتوسط أعضاء هيئة المنتدى، من اليمين د. عبدالواحد الحميد، ود. زياد السديري، ووكيل الإمارة، ود. فلاح السبيعي، ود. خليل المعيقل، وإلى اليسار، المدير العام سلطان بن فيصل السديري يلقي كلمة الافتتاح.

من الحضور

من اليسار سعادة وكيل إمارة الجوف،
ود. زياد السديري، ود. عبدالواحد الحميد

من الحضور

سعادة وكيل إمارة منطقة الجوف

يكرم سعادة د. سليمان الخطيب الوكيل المساعد للزراعة في وزارة البيئة والمياه والزراعة

تكر يم سعادة د. محمد صالح العمري،

نائب محافظ المؤسسة العامة للحبوب للشؤون التنظيمية

تكريم سعادة د. إبراهيم بن عبدالعزيز التركي،
رئيس اللجنة الوطنية للزراعة وصيد الأسماك باتحاد الغرف التجارية

تكريم سعادة المهندس عبدالله بن علي الدبيخي،
الرئيس التنفيذي في شركة الأقطار للتطوير العقاري

تكريم سعادة الأستاذ جمال المعيقل

تكريم سعادة د. ريم السكيت،

عضو هيئة تدريس قسم علوم صحة المجتمع بجامعة الملك سعود

تكريم سعادة الأستاذ محمد بن إبراهيم الفوزان

نائب محافظ المؤسسة العامة للحبوب لشؤون الحبوب

تكريم سعادة م. إبراهيم بن صالح الربدي

مدير الندوة الأستاذ جمال المعيقل

لقطة عامة أثناء الندوة

برنامج

منتدى الأمير عبد الرحمن بن أحمد السديري للدراسات السعودية

16

الدورة السادسة عشرة

السبت 11 ربيع الآخر 1444(5 نوفمبر 2022)

الساعة 9:15 صباحًا

الوقت	العنوان	المتحدثون
9:15	انطلاق فعاليات المنتدى	
9:15	السلام الملكي	
9:17	كلمة المدير العام	سلطان بن فيصل السديري
9:20	تكريم الرعاة	
9:30-11:00	الجلسة الأولى: الأمن الغذائي والمتغيرات العالمية	د. محمد بن صالح العمري د. ريم بنت فهد السكيت م. إبراهيم بن صالح الربدي م. عبدالله بن علي الدبيخي
11:00-11:15	استراحة	
11:15-12:45	الجلسة الثانية: واقع الأمن الغذائي في المملكة والتحديات المحلية	د. سليمان بن علي الخطيب أ. محمد بن إبراهيم الفوزان د. إبراهيم عبدالعزيز التركي
إدارة الندوة: الإعلامي / جمال المعيقل		
1:30-3:00	الغداء	

الجوف 42421 ص. ب 458 هاتف: 014 6245992 فاكس: 014 6247780

الغاط 11914 ص. ب 63 هاتف: 016 4422497 فاكس: 016 4421307

الرياض 11614 ص. ب 94781 هاتف: 011 4999946

www.alsudairy.org.sa | info@alsudairy.org.sa

Alsudairy1385 0553308853

الرعـــــاة

بتيل Bateel

فندق النزل

هذا الكتاب

تضاعف الاهتمام بالأمن الغذائي مؤخرًا في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية، واتسعت دائرة النقاش بعد حلول وباء كورونا، كما تصاعد هذا الهاجس مرة أخرى بعد الأزمة الروسية الأوكرانية؛ جرّاء سلاسل الإمداد، وتعرض الصادرات العالمية من الحبوب والأغذية وأهمها القمح والشعير والذرة للإيقاف أو العرقلة.

يستعرض الكتاب واقع الأمن الغذائي في المملكة والتحديات المحلية والأمن الغذائي: الفجوة بين الانتاج والاستهلاك المحليَين، والسياسات الزراعية المطبقة، وخريطة الإنتاج العالمي من الحبوب والأغذية في ضوء المتغيرات العالمية التي طرأت مؤخراً، وقيود تصدير واستيراد الغذاء، والدروس المستفادة من تعطل سلاسل الإمداد في العالم؛ كما يقدم توصيات لتحقيق الأمن الغذائي في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي في المملكة بما في ذلك توظيف التقدم التقني لتذليل التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، في ظل بيئة عالمية مضطربة، مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الماضي وتحديات الحاضر والمستقبل.

يتضمن الكتاب رؤى وآراء لنخبة من الخبراء الاقتصاديين في الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد.

9 786039139 90